جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

أثر كتاب سيبويه في كتب النحويين الأندلسيين
كتاب الموفور من شرح ابن عصفور
لأبي حيان نموذجا

بحث من إعداد

الدكتورة/ سلوى عبد الفتاح حسن بدوي

الأستاذة المساعدة في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

أثر كتاب سيبويه في كتب النحويين الأندلسيين كتاب الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان نموذجا.

سلوى عبد الفتاح حسن بدوي.
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة جامعة الأزهر. مصر.
البريد الالكتروني: Salwadid@gmail.com

الملخص:
جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول. وهذا البحث سوف يجيب عن العديد من التساؤلات من بينها: ١- ما قيمة كتاب سيبويه لدى الأندلسيين؟ وما مظاهر الاحتفاء به؟. ٢- ما المنهج الذي اتبعه أبو حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور؟. ٣- ما موقف أبي حيان من سيبويه في هذا الكتاب؟. تكمن أهمية هذا الموضوع وسبب اختياره في استقلال المذهب الأندلسي وانتشار مسائله مما كان سببًا لمعرفة أثر كتاب سيبويه في بعض المؤلفات النحوية الخاصة بعلماء هذا المذهب، أن كتاب الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان من الكتب النحوية الجديرة بالبحث، وعمل دراسات نحوية حولها؛ لتضاف إلى الدراسات الخاصة بمؤلفات أبي حيان. وقد اتخذت المنهج الوصفي سبيلًا لدراسة هذا البحث، والكشف عن الجوانب المتعلقة بموضوعه، وتحقيق أهدافه التي تسعى إلى بيان مدى تأثر الأندلسيين في كتبهم بكتاب سيبويه، في صورة تطبيقية ممثلة في كتاب نحوي من كتب أحد علماء الأندلس والوقوف على أهم النقاط التي تميز بها منهج أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه، مع بيان موقفه من سيبويه من خلال كتاب الموفور.

الكلمات المفتاحية: سيبويه ، في الأندلسيين، الموفور، أبي حيان ، ابن عصفور.

The impact of Sibawayh's book on the books of Andalusian grammarians The book Al-Moofur from Ibn Asfour's explanation of Abi Hayyan as a model

Salwa Abdel Fattah Hassan Badawi

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Mansoura, Al-Azhar University.

E-mail: Salwadid@gmail.com.

Abstract:

It came in an introduction, a preface, and three chapters.

This research will answer many questions, including:

1- What is the value of Sibawayh's book for Andalusians? What are the manifestations of its celebration ? 2- What is the approach that Abu Hayyan followed in taking from Sibawayh's book in Al-Moofur? 3-What is Abu Hayyan's position on Sibawayh in this book؟ The importance of this topic and the reason for its selection lies in the independence of the Andalusian school of thought and the spread of its issues, which was the reason for knowing the impact of Sibawayh's book on some of the grammatical works of the scholars of this school. To be added to the studies of Abi Hayyan's writings. The descriptive approach was taken as a way to study this research, reveal the aspects related to its subject, and achieve its objectives that seek to indicate the extent to which the Andalusians were influenced in their books by the book of Sibawayh, in an applied form represented in a grammatical book written by one of the scholars of Andalusia and to stand on the most important points that distinguished the approach of Abiy Hayan in taking on the book of Sibawayh, with a statement of his position on Sibawayh through the book Almofur.

Keywords: Sibawayh's book , On the Andalusians , Al-Mofur , Abu Hayyan

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل اللغة العربية هي لغة كتابه العزيز فقال تعالى:

﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾(١).

وصلاة وسلاما على من نزل عليه القرآن شفاء وهدى ورحمة وبشرى للمؤمنين ويسره بلسانه لعلهم يتذكرون(٢).

أما بعد

فقد سخر الله للغة القرآن الكريم حذاقا أنار بصائرهم وأصلح سرائرهم ومنّ عليهم بصدق العزيمة والإخلاص لهذه اللغة، من هؤلاء " سيبويه " صاحب الكتاب الذي ملأت شهرته الآفاق وأثّر في التأليف النحوي بعده على مر العصور، وكان من بين العلماء الذين أثر في مؤلفاتهم علماء المذهب الأندلسي الذي ظهرت مبادؤه منذ أوائل القرن الخامس الهجري، وقد امتاز هذا القرن بكثرة التأليف النحوي خاصة الشروح مثل: شروح كتاب سيبويه، وشروح كتاب الجمل للزجاجي، كما امتاز أيضًا بتلخيص الشروح الكبيرة واختصارها فكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر حتى أصبح للأندلسيين مذهب نحوي مستقل ذاعت قواعده وكثرت مسائله(٣).

وكَثُرت مؤلفات العلماء فيه فكان لزامًا على الباحث في النحو أن يعرف

---

(١) سورة الزخرف آية ٣.

(٢) فقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ الدخان: ٥٨، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ سورة مريم من الآية ٩٧.

(٣) عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين. يراجع: نشأة النحو: ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ويراجع خصائص مذهب الأندلس النحوي: ٦٤: ٩٧.

أثر كتاب سيبويه في المؤلفات النحوية الخاصة بعلماء هذا المذهب، وكان ابن عصفور الإشبيلي [ت٦٦٩هـ] وتلميذه أبو حيان الأندلسي [ت ٧٤٥هـ) من العلماء الذين كثرت مؤلفاتهم النحوية، من هنا جاء موضوع هذا البحث فجاء بعنوان: **(أثر كتاب سيبويه في كتب النحويين الأندلسيين كتاب الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان نموذجًا).**

إشكالية البحث:

جاء هذا البحث ليجيب عن العديد من التساؤلات التي من بينها:

١- ما قيمة كتاب سيبويه لدى الأندلسيين؟ وما مظاهر الاحتفاء به؟.

٢- ما المنهج الذي اتبعه أبو حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور؟.

٣- ما موقف أبي حيان من سيبويه في هذا الكتاب؟.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره إلى أمور منها:

١- استقلال المذهب الأندلسي وانتشار مسائله مما كان سببا لمعرفة أثر كتاب سيبويه في بعض المؤلفات النحوية الخاصة بعلماء هذا المذهب.

٢- أن ابن عصفور من علماء الأندلس كَثُر تأليفهم في علم النحو، ونتج عن ذلك نفع عظيم لهذا العلم، ولكثير من تلاميذ ابن عصفور الذين نبغ من بينهم أبو حيان الأندلسي.

٣- أن كتاب الموفور من شرح ابن عصفور يُعد علامة بارزة وسمة من سمات النحو الأندلسي؛ حيث عني فيه أبو حيان بذكر آراء النحويين السابقين.

٤- تكرر اسم سيبويه كثيرًا في كتاب الموفور مما دعاني إلى معرفة أثر كتاب سيبويه في هذا الكتاب.

٥- قيمة الكتابين العلمية فأردت المساهمة بقدر في الدراسات المقامة حول هذين الكتابين.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

١- إلقاء الضوء على كتاب الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان، حيث إنه من الكتب النحوية الجديرة بالبحث وعمل دراسات نحوية حولها لتضاف إلى الدراسات الخاصة بمؤلفات أبي حيان.

٢- بيان قيمة كتاب سيبويه لدى الأندلسيين واحتفائهم به.

٣- بيان مدى تأثر الأندلسيين في كتبهم بكتاب سيبويه في صورة تطبيقية ممثلة في كتاب نحوي من كتب أحد علماء الأندلس.

٤- إبراز خطوات منهج أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه مع بيان موقف أبي حيان من سيبويه في بعض آرائه النحوية والصرفية.

٥- الوقوف على الاتجاه النحوي لأبي حيان من خلال كتاب الموفور.

وقد قسمته إلى: **مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة**.

المقدمة: وفيها إشكالية البحث وأهمية موضوع البحث وأهدافه وأسباب اختياره.

التمهيد وفيه النقاط التالية:

١- النحويون الأندلسيون وكتاب سيبويه.

٢- بيان بالتعريف بسيبويه وابن عصفور وأبي حيان.

٣- الموفور بين أبي حيان وابن عصفور.

الفصل الأول: منهج أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور.

الفصل الثاني: موقف أبي حيان من سيبويه في الموفور.

الفصل الثالث: الاتجاه النحوي لأبي حيان في ضوء الموفور.

الخاتمة: وتشتمل على ما يأتي:

١- إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.

٢- الفهارس الخاصة بالبحث.

- ثبت المصادر والمراجع

هذا وقد اتبعت المنهج الوصفي[١] في دراسة هذا البحث حتى أستطيع الكشف عن الجوانب المتعلقة بموضوعه وتحقيق أهدافه.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

(١) المنهج الوصفي هو استقصاء يَنْصبُّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى. يراجع: مقدمة في منهج البحث العلمي للدكتور: رحيم يونس العزاوي.

التمهيد

وفيه النقاط التالية:

١- النحويون الأندلسيون وكتاب سيبويه.

٢- بيان بالتعريف بسيبويه وابن عصفور وأبي حيان.

٣- الموفور بين أبي حيان وابن عصفور.

١ – النحويون الأندلسيون وكتاب سيبويه

لقد كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس[١] على يد " موسى بن نصير" عام اثنين وتسعين للهجرة بداية لنشر مختلف العلوم فيها، وكان لعلوم اللغة العربية – وعلم النحو على وجه الخصوص– نصيب كبير من اهتمام الأندلسيين، وذلك لصلته الوثيقة بالقرآن الكريم وتعلمه واتقاء اللحن فيه وكذلك الحديث النبوي الشريف[٢].

وعلى مر الأيام ازدهرت الحركة العلمية لعلم النحو في بلاد الأندلس.

وكانت الرحلات الأندلسية إلى بلاد المشرق من أهم العوامل التي ساعدت على نمو النحو العربي وتطوره في بلاد الأندلس، وكانت الثمرة العظيمة لتلك الرحلات هي إدخال الكتب النحوية المشرقية إلى الأندلس[٣] وكان كتاب سيبويه من أشهر تلك الكتب التي وصلت إلى الأندلس ولقيت من العلماء كل إجلال وتقدير[٤].

ومن مظاهر الاحتفاء به أن تحملوا المشاق والأخطار في ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على صورة منه، وبعد أن استطاعوا نقله من الشرق في فجر النهضة عندهم تكاثرت نسخه بعدئذ وصار كتابهم الأول، وقيل: إن أول من أدخل (الكتاب) الأندلس هو الأقْشنيق (محمد بن موسى) الأندلسي

---

(١) الأندلس مأخوذة من [وندلس] Wendalos أو الوندال وهم قبائل من برابرة شمال أوربا زحفت نحو الجنوب إلى فرنسا وأسبانيا حتى وصلت إلى شمال إفريقيا. وكانت الأندلس تطلق قبل الفتح الإسلامي على جنوب الجزيرة فقط، وبعد الفتح الإسلامي قُصد بها كل المناطق التي فتحها المسلمون من شبه الجزيرة.

يراجع: الفكر التربوي في الأندلس عبد البديع الخولي : ١٧ ط٢ ١٩٨٥م – دار الفكر العربي.

(٢) يراجع: مقدمة ابن خلدون: ١٢٥٥، ١٢٥٦ بتصرف. تحقيق علي عبد الواحد وافي– القاهرة ١٩٦٠م، والفكر التربوي في الأندلس: ٤٢ وما بعدها.

(٣) نفح الطيب الباب الأول من القسم الأول (القرآن والعلوم الشرعية بالأندلس) ٢٢١/١، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي: ١٧٢ بتصرف.

(٤) دخل كتاب الكسائي الأندلس قبل كتاب سيبويه وأن جودي بن عثمان الطليطلي أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس ومات سنة ١٩٨هـ. بغية الوعاة: ٤٩٠/١، نشأة النحو : ١٧٥، ومقدمة الكتاب: ٣٥/١.

[ت٣٠٧هـ] بعد أن أخذه عن أبـي علـي الـدينوري[١] وانتسـخه"، وقد أوفـى النحـو علـى الغايـة فـي بـلاد الأنـدلس فـي القرن السـابع، وكانـت النهضـة الأندلسـية فـي النحو مصاحبة "الكتاب" عندهم.

وقد شـغف بكتـاب سـيبويه الأندلسـيون وتنافسـوا فـي اسـتظهاره إذ كـان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية[٢].

فممـن حفظـه حمـدون النحـوي القيروانـي[٣]، ويتحـدث السـيوطي عـن شهرة كتاب سيبويه في الأندلس فيقول: " إن أحمد بن إبراهيم بن الزبير [ت ٧٠٨هـ] عندما خرج من مالقة ترك هناك من طلبته أربعين يقرؤون كتاب سيبويه[٤].

وقيمة الكتاب وأهميته ترجع إلى أنه ضم أبواب النحو وفروعه، وجمع دقائق علمية وقواعد نحوية وصرفية ولغوية أخذها سيبويه عن شيوخه وعن العرب الخلص، فجمع فيه خلاصة فكرهم وجهدهم؛ مما كان له أثر واسع في التأليف النحوي بين شرح له، أو تعليق عليه، أو مخرج لنكته، أو شارح لأبياته.

وقد اهتم به العلماء من المشارقة والمغاربة والأندلسيين والمصريين[٥].

ومِنْ أهم مَنْ شرحه:

١- الأعلم الشَّنْتمري (يوسف بن سليمان [ت٤٧٦هـ]). له شرح أبيات الكتاب، وله كتاب النكت في كتاب سيبويه.

---

(١) أحمد بن جعفر قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيبويه ثم دخل بغداد فقرأه على المبرد- توفى بمصر سنة ٢٨٩هـ. يراجع بغية الوعاة: ٥٥٧/١، ونشأة النحو: ١٤٢

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٥٦ ط١ نشأة النحو: ١٧١، ١٧٢ بتصرف.

(٣) محمد بن إسماعيل نشأ بالقيروان، بلغ الغاية في النحو والغريب (توفى بعد سنة ٢٠٠هـ).
وهذا يدل على معرفة الأندلسيين بكتاب سيبويه مبكرًا.
بغية الوعاة: ٢٩٢/١- نشأة النحو: ١٧٥، ١٧٦.

(٤) بغية الوعاة: ٢٩٢/١.

(٥) يراجع مقدمة الكتاب تحقيق أ/ عبد السلام هارون: من ٣٥: ٤٣.

٢- الصَّفَار، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي [ت بعد ٦٣٠هـ] ويقال: إنه من أحسن شروحه.

٣- أبو علي الشلوبين [ت ٦٤٥هـ]. يقال: إنه صنف شرحا لكتاب سيبويه(١).

٤- أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي الخفاف [ت٦٥٧هـ] أشار السيوطي بقوله: صنف شرح سيبويه"(٢).

٥- ابن عصفور [ت ٦٦٩هـ] أشار إلى شرحه ابن عبد الملك فقال: شرح كتاب سيبويه.

٦- ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي [ت٦٨٠هـ]).

٧- ابن أبي الربيع وهو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد الأشبيلي [ت٦٨٨هـ].

٨- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف [ت٧٤٥هـ]، وله كتاب الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، وهو تلخيص لشرح الصفار للكتاب(٣).

تلك أهم شروح الكتاب لدى الأندلسيين.

وقد ذكرت كتب التراجم شروحًا أخرى(٤) مما يدل على أهمية هذا الكتاب لدى علماء العربية وتأثيره في التأليف النحوي منذ ظهوره إلى يومنا هذا، فقد قامت حوله دراسات علمية، وأعدت فيه رسائل جادة للحصول على درجات علمية، وتأثر به علماء كثيرون في مؤلفاتهم.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٣٢/٢ للقفطي جمال الدين أبو الحسن، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢٢٥/٢.

(٢) بغية الوعاة: ٤٧٣/١.

(٣) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٤١٤/٥، ويراجع مقدمة الكتاب: ٣٩/١.

(٤) يراجع مقدمة السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ١ / ٧: ١٨ تحقيق د/ معيض بن مساعد العوفي دار المآثر – المدينة النبوية– الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢ – بيان بالتعريف بسيبويه وابن عصفور وأبي حيان

أولًا: سيبويه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، تعلم على الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب فبرع في النحو وله من المصنفات "الكتاب" الذي من خلاله أصبح لعلم النحو كيان دارت حوله الدراسات المختلفة(١).

وقد ساعد كتاب سيبويه في إبراز الجهود النحوية والصرفية لكثير من شيوخه خاصة الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأخفش – رحمهم الله – فقد روى سيبويه عنهم وأكثر، فكان يقول: " وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس"(٢).

وكان سيبويه صادقًا أمينًا في كل ما يكتب عن شيوخه فقد رُوي أن يونس بن حبيب قال – وقد ذُكر عنده سيبويه–: أظن هذا الغلام يكذب على الخليل فقيل له: فقد روى عنك أشياء فانظر فيها، فنظر فقال: صدق في جميع ما قال، هو قولي"(٣).

وهذه الشهادة رفعت من ذكر سيبويه وكتابه الذي أصبح المعتمد الأول لمن يريد أن يدرس آراء هؤلاء الشيوخ. [توفى سيبويه سنة ١٨٠هـ].

ثانياً: ابن عصفور:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور.

ولد في إشبيلية سنة ٥٩٧هـ.

وعاش بالأندلس والمغرب وتوفى بتونس [٥٩٧هـ – ٦٦٩هـ] (٤).

---

(١) يراجع وفيات الأعيان: ٤٦٣/٣، فوات الوفيات: ١٠٣/٢، الأعلام: ٨١/٥.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٣، ٤٢٣.

(٣) يراجع بغية الوعاة ٢٢٩/٢، إنباه الرواة: ٣٦٥/٢، مقدمة الكتاب: ٢٠/١.

(٤) يراجع فوات الوفيات: ١٠٩/٣، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.

من أهم شيوخه: " أبو علي الشلوبين [٥٦٢- ٦٤٥هـ] الذي لازمه ابن عصفور عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو السبعين طالبًا[١].

واستطاع في حياته أن يتصل بعدد كبير من طلاب العربية، فكان له كثير من الطلاب.

ومن أهم تلاميذه:

- أبو الفضل الصفار قاسم بن علي البطليوسي صاحب شرح الكتاب (ت بعد ٦٣٠).
- أبو حيان الأندلسي صاحب الموفور الذي سيأتي الحديث عنه[٢].

مؤلفاته:

ومن أهم مؤلفات ابن عصفور كتاب (شرح جمل الزجاجي) المعروف بالشرح الكبير الذي قال عنه المقري: " وأما كتب النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره فمنها: شرح ابن خروف، ومنها شرح الرُندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن بن عصفور الإشبيلي وإليه انتهى علم النحو، وعليه الإحالة الآن من المشرق إلى المغرب"[٣].

ثالثاً: أبو حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي الجيّاني فريد العصر وشيخ الزمان.

ولد بمطخشارش إحدى حاضرة غرناطة في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة من الهجرة[٤].

تلقى العلم في بداية حياته بمدارس ومساجد غرناطة، ثم رحل في سبيل

(١) فوات الوفيات: ١٨٤/٢، ١٠٩/٣، وبغية الوعاة: ١٤١/١.
(٢) الأعلام للزركلي: ١٥٢/٧.
(٣) نفح الطيب: ١٨٠/٧.
(٤) يراجع بغية الوعاة: ٢٨٠/١، الأعلام: ١٥٢/٧.

طلب العلم إلى الكثير من البلاد الإسلامية مثل: تونس والشام والحجاز ومصر، حتى إذا ما استوى على عوده بدأ يؤلف فانتشر صيته وعرف بين الناس بكثرة مؤلفاته وفصاحة عبارته(١).

قال عنه تلميذه الصفدي: وهو ثبت فيما ينقله، مُحَرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما، لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في العربية، وله اليد الطولى في التفسير، والحديث، والشروط، والفروع، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم(٢).

درس على شيوخ وعلماء كثيرين منهم: أبو الحسن الأبذي [ت٦٨٠هـ]، وابن الضائع [٦٨٠هـ]، وأبو الحسن بن أبي الربيع [ت٦٨٨هـ) وغيرهم.

وقد أخذ عنه خلق كثير منهم المرادي [ت٧٤٩هـ]، وابن عقيل [ت٧٦٩هـ]، وغيرهما.

ألف في العلوم المختلفة نحوًا وتفسيرًا وحديثًا ولغةً.

ومن أهم مؤلفاته:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

عاش حياة حافلة بالعلم والتأليف حتى وافته المنية بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ(٣).

---

(١) يراجع: معجم المفسرين: ٦٥٥/٢.

(٢) الوافي بالوفيات: ١٧٥/٥.

(٣) يراجع: فوات الوفيات: ٧١/٤، وموقف أبي حيان من شيخه أبي الحسن بن أبي الربيع في التذييل والتكميل حتى باب أبنية الفعل ص: ٣.

أ/ عبد الرحمن محمود أبو جزر، أ.د/ محمود محمد العامودي– قسم اللغة العربية بكلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة– مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية.

٣ – الموفور بين أبي حيان وابن عصفور

كتاب الموفور من شرح ابن عصفور هو كتاب لأبي حيان الأندلسي(١).

وهو مختصر أبي حيان على شرح الجُمل الكبير لابن عصفور فهو ضمن كتب ابن عصفور(٢) التي قام باختصارها تلميذه أبو حيان.

قال أبو حيان في مقدمة الموفور: " وبعد: فإني لما اختصرت المقرب للأستاذ أبي الحسن بن عصفور في كتاب سميته بـ (التقريب) وأردفته بشرح لطيف وسميته بـ (التدريب) ... رأيت أن أختصر كتابه المسمى عند الناس بـ (الشرح الكبير)، وكان قد حوى من الفن العربي قواعد محررة، وفوائد محيِّرة يستفيد منها البادي، ويتذكر الشادي فاختصرته من غير تنبيه على ما فيه من النقود، ولا خروج في اختصاره بالاعتراض عن المقصود، ولم أبالغ في إيجازه فأخل، ولا أسهبت فيه فيمل؛ بل أبرزته بين عبارة ملخصة وإشارة مخلصة... سميته بـ (الموفور من شرح ابن عصفور)"(٣).

وكان أهم ما يتميز به التأليف النحوي عند الأندلسيين حرصهم الشديد على تيسير النحو سواء باستعمال الأسلوب التعليمي المقنع في عرض المسائل وفي ميلهم إلى تلخيص الشروح الكبيرة واختصارها مما كان سببًا

---

(١) حقق سنة ٢٠١٧م قام بتحقيقه أ.د/ عبد الملك أحمد شتيوي و د/ منى أحمد إبراهيم. وهو التحقيق الذي اعتمدت عليه في هذا البحث، وحققه كذلك د/ مصطفى محمود أبو السعود عام ٢٠١٩م.

(٢) من ضمن هذه الكتب كتاب (المقرب في النحو) فلخصه أبو حيان في كتابه (تقريب المقرب) ثم ألحقه بكتاب آخر له وهو (التدريب في تمثيل التقريب) ومنها كتاب (الممتع في التصريف لابن عصفور) فلخصه في كتاب (المبدع الملخص من الممتع) .

يراجع تقديم الكتاب للأستاذ الدكتور/ علي فاخر ص/ ب. بتحقيق د/ منى أحمد إبراهيم.

(٣) الموفور: ص ١٤١، ١٤٢.

في تيسير النحو العربي إلى يومنا هذا.

يقول أ.د/ علي محمد فاخر: " وعلى ذلك كان كتاب أبي حيان تاماً وافرًا ملخصًا صغيرًا لشرح الجمل الكبير، والأمر كذلك ، فشرح الجمل كان كبيرًا، وكان اسما على مسمى غزيرًا، جاء به ابن عصفور شارحًا جمل الزجاجي شرحًا طويلًا، وجاء أبو حيان فاختصر الشرح اختصارًا حيث حذف الأمثلة والتعليلات، وأخلى الكتاب من معارك النحاة والاختلافات وصار الكتاب الكثير الفنون كأنه متن من المتون[1].

وهذا جهد مشكور من أبي حيان يدل على حرصه الشديد على نشر التراث العلمي لشيخه وتيسيره، مما يدل على إخلاصه الشديد لشيخه ابن عصفور.

(١) تقديم الموفور ص: ج ، د.

الفصل الأول

منهج أبي حيان في الأخذ عن

كتاب سيبويه في الموفور

منهج أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور

يشتمل هذا الفصل على أهم النقاط التي تبرز منهج أبي حيان في الأخذ عن سيبويه مع تدعيم ذلك بنصوص من كتاب سيبويه.

وقد تنوع منهج أبي حيان في كتابه الموفور من شرح ابن عصفور في الأخذ عن كتاب سيبويه على النحو التالي:

١ – أنه أحيانًا يصرح بعبارة: " صاحب الكتاب"

ففي باب الحكاية صرح بعبارة "صاحب الكتاب"، فقال أبو حيان عن حكاية الاسم المفرد: " لا تكون إلا (بِمَنْ) بشرط أن يكون علما، أو لقبًا، أو كنية، ولا بد من الحكاية عند أهل الحجاز.

ولا يجوز بـ (مَنْ) إلا بشروط: منها: أن لا يدخل على (مَنْ) حرف عطف، وأن لا يكون الاسم المحكي متبوعًا بتابع من التوابع ماعدا العطف خلافًا لصاحب الكتاب، فإن العطف يمنع من الحكاية إلا أن يكون التابع مع المتبوع قد جعلا كشيء واحد فتجوز الحكاية"[(١)].

ففي هذا النص صرح بعبارة صاحب (الكتاب) أي كتاب سيبويه ذاكرًا رأيه في حكم حكاية الاسم المفرد وفي حكم العطف مع الحكاية وضمن هذا النص ما ذكر في كتاب سيبويه في هذا الحكم.

قال سيبويه: " اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدًا: مَن زيدًا؟ وإذا قال مررت بزيدٍ قالوا: من زيدٍ؟، وإذا قال: هذا عبدُ الله، قالوا: من عبدُ الله.

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين، فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول.... وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشيًا؟ فقال: ليس بقرشيًا، حكاية

(١) الموفور من شرح ابن عصفور : ص ٦٣٢.

لقوله"[١].

وفي حكم العطف مع الحكاية ذكر سيبويه قول شيخه يونس وبين أن مذهبه أن العطف مبطل للحكاية.

فقال: " وقال يونس: إذا قال رجلٌ: رأيت زيدًا وعمرًا، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمرو، فالرفع يرده إلى القياس، والأصل إذا جاوز الواحد، كما تُرَد ما زيد إلا منطلقٌ إلى الأصل.

وأما ناس فإنهم قاسوه فقالوا: تقول مَنْ أخو زيد وعمرٌو، ومَنْ عمرًا وأخا زيدٍ، تُتْبعُ الكلامَ بعضه بعضًا. وهذا حَسن"[٢].

وقال سيبويه: " سألت يونس عن: رأيت زيدَ بن عمرو فقال: أقول مَنْ زيدَ ابنَ عمرو؛ لأنه بمنزلة اسم واحد"[٣].

وخلاصة ما ذكره أبو حيان عن سيبويه في حكم العطف مع الحكاية أن العطف عند سيبويه غير مبطل للحكاية في نحو: مررتُ بزيدٍ ومن زيدٍ.

أما عند شيخه يونس فإن العطف مبطل الحكاية إلا أن يكون التابع مع المتبوع قد جعلا كشيء واحد فتجوز الحكاية وتبعه ابن عصفور وأبو حيان.

٢ – أن أبا حيان يأخذ عن سيبويه مصرحًا باسمه ذاكرًا رأيه وذلك في مواطن كثيرة من كتاب الموفور.

ففي باب العلم:

ذكر أبو حيان أن (ابن أوبر) معرفة عند سيبويه، فقال: وعند سيبويه ابن أوبر معرفة، وعند المبرد نكرة"[٤].

---

(١) الكتاب: ٤١٣/٢ باختصار.

(٢) الكتاب: ٤١٣/٢، ٤١٤.

(٣) الكتاب: ٤١٤/٢، ويراجع أوضح المسالك: ٢٤٥/٤، الأشموني ٩١/٤.

(٤) الموفور: ١٦٧، ١٦٨.

وذلك بناء على ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال: " وإذا قالوا بنات أوْبرٍ فكأنهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا وكذا من الكمْأةِ، ... ومثل ذلك ابنُ آوى كأنه قال: هذا الضرب الذي سمعته أو رأيتَهُ من السباع، فهو ضرب من السباع كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة، ويدلك على أنه معرفة أن آوى غير مصروف وليس بصفة"(١). فضمن أبو حيان نصه رأي سيبويه بناء على ما ذكر في الكتاب.

- **وفي الموصول** يتحدث أبو حيان عن رأي سيبويه في صلة (ما) المصدرية قائلًا: " وما المصدرية لا توصل إلا بالفعل عند سيبويه"(٢). وذلك بناء على قول سيبويه: " لأن (ما) اسم ولا تكون صلتُها إلا الفعل"(٣).

وفي التعجب ذكر أبو حيان رأي سيبويه في إعراب (ما) فقال: " وما مبتدأ عند سيبويه اسم تام والفعل خبره"(٤).

وذلك بناء على ما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال: " قولك: ما أحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبد الله .... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب: "إني مما أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أصنع فَجُعل ما وحدها اسما"(٥).

- **وفي باب الحروف الناسخة:**

تأثر أبو حيان بسيبويه(٦) وأخذ عنه كثيرًا في هذا الباب سواء صرح باسمه أو لم يصرح(٧).

---

(١) الكتاب: ٩٥/٢ باختصار، ويراجع المقتضب: ٤٨/٤، وشرح المفصل: ٧١/٥.
(٢) الموفور/ ١٩٩.
(٣) الكتاب: ٣٥٠/٢.
(٤) الموفور: ٢٤٩.
(٥) الكتاب: ٧٢/١، ٧٣ باختصار.
(٦) يراجع الكتاب: ١٣٢/٣: ١٥٠.
(٧) الموفور: ٣٤٢: ٣٦٣.

ومن المواطن التي صرح باسمه في هذا الباب:

قوله عن ذكر فتح همزة [إنّ وكسرها]: " وما تعاقب عليه الاسم والفعل تكسر فيه "إنّ" وما انفرد بأحدهما تفتح فيه، وينكسر هذا القانون بـ (إذا) الفجائية، وقيل: ما كان للجملة فتكسر فيه والمفرد تفتح فيه، وينكسر بفتحها بعد (لو) على مذهب سيبويه[(١)]"[(٢)].

قال سيبويه: " هذا باب من أبواب أنَّ تكون أنَّ فيه مبنية على ما قبلها، وذلك قولك: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ ....

وقال: " ولو بمنزلة لولا، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سوى أنَّ نحو لو أنك ذاهب"، ولَولا تُبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لَوْلَا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول: لو أنه ذَهَبَ لفعلت. وقال عز وجل: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾[(٣)]"[(٤)].

- **وفي باب الأفعال المتعدية:**

وعن حذف اثنين من المفعولات الثلاث أو واحد منها حذف اختصار، صرح أبو حيان بمذهب سيبويه قائلًا: " أو لثلاثة جاز حذفها اختصارًا واقتصارا، وحذف اثنين منها، أو واحد اختصارًا، وأما في الاقتصار فلا، هذا مذهب سيبويه، وأجاز غيره وذلك ما لم يؤد إلى بقاء المخبر عنه بلا خبر أو العكس"[(٥)].

فيجوز حذف اثنين من المفعولات الثلاث حذف اختصار أو واحد منها نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا، أو أعلمت زيدًا في جواب من سأل: هل

---

(١) الكتاب: ١٣٩/٣، ١٤٠.

(٢) الموفور: ٣٥٩، ويراجع: التذييل والتكميل: ٦٨/٥.

(٣) سورة الإسراء من آية (١٠٠).

(٤) الكتاب: ١٣٤/٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢ بتصرف واختصار.

(٥) الموفور: ٣٧٤.

أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا؟

أما حذف اثنين من المفعولات الثلاث أو واحد منها حذف اقتصار ففيه خلاف بين النحويين ، وذكر أبو حيان أن مذهب سيبويه أن ذلك لا يجوز بناء على ما ذكر في الكتاب في قوله: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: " أرى الله بشرًا زيدًا أباك"، " ونبأت زيدًا عمرًا أبا فلان"، "وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرًا منك"(١). مما يدل على تأثره بالكتاب وصاحبه.

- وعن إلغاء عمل بعض أفعال القلوب:

قال أبو حيان: " وانفرد بنواسخ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطة ومتأخرة لا متقدمة، خلافًا للكوفيين بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع وهو أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط، والتوسط أن لا تجئ صدر كلام"(٢).

فاختصت الأفعال القلبية بالإلغاء(٣) وهو ترك العمل لغير مانع كما ذكر أبوحيان. والإلغاء أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط .

وهذا مما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال: " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي: ظننت، وحسبت، وخلت ... فإن ألغيت قلت: عبد أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك، ... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد"(٤).

---

(١) الكتاب: ٤١/١، ويراجع: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان: ٣٥٩/١.

(٢) الموفور: ٣٥٧.

(٣) هو ترك العمل لضعف العامل بالتأخر عن المفعولين أو بالتوسط بينهما والرجوع إلى الابتداء كقولك: زيد عالم ظننت، وزيد ظننت عالم. شرح ابن الناظم ص ١٤٦ بتصرف.

(٤) الكتاب ١١٨/١، ١١٩.

فذكر أبو حيان ما ذكر سيبويه في الكتاب في هذا الحكم الخاص بإلغاء عمل هذه الأفعال.

- **وفي باب الاستثناء:**

ذكر أبو حيان مذهب سيبويه في أدوات الاستثناء.

فقال: " والحرف (إلا وحاشى) في مذهب سيبويه خلافًا للمبرد، أجاز فعليتها، والاسم: (غير وسوى وسواء).

والفعل: ليس ولا يكون وعدا وتقرن بـ (ما) ، وما خلا وحكى الجر بـ (خلا) فتكون حرفًا"(١).

وهذا تأثرًا بما ذكره سيبويه في كتابه في باب الاستثناء حيث قال: " فحرف الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلّا فغيرٌ، وسوى وما جاء من الأفعال فيه معنى إلَّا فلا يكون، وليس، وعَدَا، وخَلَا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات"(٢).

وقال أيضًا: " وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب"(٣).

- **وفي أبواب النداء:**

ذكر أبو حيان مذهب سيبويه في أدوات النداء ومجيء الهمزة للقريب.

فقال: " والهمزة للقريب وحدها في مذهب سيبويه، زاد الجزولي(٤)

---

(١) الموفور: ٤٣٣.

(٢) الكتاب: ٣٠٩/٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٩/٢، ٣٥٠.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى المراكشي العلامة أبو موسى، لزم ابن بري بمصر أخذ عنه جماعة منهم الشلوبين وابن معط [ت٦٠٧هـ] . بغية الوعاة ٢٣٦/٢

وبعضهم[١] (أيْ) وغير الهمزة للبعيد، وقد تستعمل للقريب على جهة التأكيد"[٢].

وهذا بناء على ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال: " هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف نحو قولك: أحارِ بنَ عمرو. إلَّا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذ أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يُرون أنه لا يُقْبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صاحبك قريبًا منك، مقبلًا عليك، توكيدًا"[٣].

فذكر أبو حيان في نصه السابق ما ذُكر في نص سيبويه من أن الهمزة للقريب وحدها وغيرها للبعيد وقد تستعمل للقريب توكيدًا مما يدل على تأثر أبي حيان بسيبويه.

وفي ناصب المنادى ذكر أبو حيان رأي سيبويه قائلًا:

"ونصبه عند سيبويه بفعل واجب الإضمار، لا بالحرف خلافًا لبعضهم"[٤].

فذكر مذهب سيبويه وهو أن المنادى عنده منصوب بفعل مضمر وجوبًا تقديره أدعو أو أنادي، وحذف هذا الفعل وناب عنه حرف النداء،

---

(١) يراجع: المقتضب: ٢٣٣/٤.

(٢) الموفور: ٤٤٨.

(٣) الكتاب: ٢٣٠/٢، ويراجع: أوضح المسالك: ٤/٤.

(٤) الموفور: ٤٤٩، ويراجع: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٣١/١.

ووافقه ابن عصفور.

وما ذكره أبو حيان هذا متأثرًا بما جاء في كتاب سيبويه في باب النداء حيث قال: " اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره"(١).

- **وعن التنوين إذا لحق المنادى المفرد في الشعر:**

ذكر أبو حيان رأي سيبويه قائلًا: " وإذا لحق المنادى التنوين في الشعر، فمذهب سيبويه بقاؤه على الضم، وأبو عمرو ينصبه"(٢).

وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما قول الأحوص:

ســـــلامُ اللهِ يـــــا مَطَـــــرٌ عليهـــــا ولَـــيْسَ عليْـــكَ يـــا مطـــرُ الســـلامُ(٣)

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثلَ النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصبَ.

وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا"(٤).

وهذا يدل على تأثره برأي سيبويه(٥).

---

(١) الكتاب: ١٨٢/٢.

(٢) الموفور: ٤٥٢.

(٣) البيت من الوافر – ديوان الأحوص: ١٨٩.

والشاهد: يا مطرٌ حيث نون المنادى المفرد اضطرارًا وهذا رأي الخليل وسيبويه.

يراجع: الكتاب: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٢١٣/٤، ٢١٤، التصريح: ١٧١/٢، وذهب عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء إلى تنوينه منصوبًا ردًا له إلى الأصل وتشبيهًا له بالمضاف لطوله بالتنوين.

يراجع: الكتاب: ٢٠٣/٢، الأصول: ٣٤٤/١

(٤) الكتاب: ٢٠٢/٢.

(٥) ذكر أبو حيان رأي سيبويه في المنادى المكرر: يراجع: الموفور: ٤٦٠، والكتاب ٢٠٠/٢، ٢٠٥.

وفي الترخيم ذكر رأي سيبويه في ترخيم الاسم في غير النداء ضرورة. الموفور: ٤٧٤، والكتاب: ٢٦٩/٢.

- **وفي باب التوابع في عطف النسق:**

صرح أبو حيان بمذهب سيبويه في معنى بل ولا بل فقال: " بل ولا بل: حرفا ابتداء إن وليهما جملة، ومعناهما إضراب عن الأول وإثبات القصة بعدهما(١).

وللعطف إن وليهما مفرد، فإن وقعا بعد إيجاب فللإضراب في حق الأول وإثباته في حق الآخر، أو بعد نفي فكذلك في مذهب سيبويه"(٢).

فيبين أبو حيان مذهب سيبويه في معنى (بل ولا بل) إذا وليهما مفرد وهو أن يكونا من حروف العطف، وإن وقعا بعد الإيجاب فيكونا للإضراب مثل: ضربت زيدًا بل عمرًا، وكذلك بعد النفي(٣) على مذهب سيبويه نحو: ما ضربت زيدًا بل عمرًا، فالمعنى عنده على انتفاء الضرب عن زيد والحكم بثبوته لعمرو.

ومما ورد من ذلك في كتاب سيبويه قوله:

" وإن شئت رفعت فابتدأت على هُوَ فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، ومررتُ برجلٍ صالح بل طالحٌ؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بها، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾(٤)، فالرفع هنا بعد النصب كالرفع بعد الجر... واعلم أن بل، ولا بل، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما أشركتْ بينهما الواو والفاء وثم وأو ...

---

(١) مثل: قام زيدٌ بل قعد عمرو، وقام زيدٌ لا بل قعد عمرو.

(٢) الموفور: ٥٣٧.

(٣) أما المبرد فالمعنى محتمل ما ذكره سيبويه، ومحتمل أن تكون بل ناقلة معنى النفي لما بعدها.
يراجع: المقتضب: ١٢/١، ٢٩٨/٤، وأوضح المسالك: ٣٢٩/٣.

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٦).

وما أشبه ذلك"[١].

– وفي حديثه عن البناء صرح أبو حيان برأي سيبويه في أن أيّ الموصولة عنده من الأسماء المبنية لخروجها عن النظير.

فقال: والاسم معرب كله إلا ما أشبه الحرف .... أو خرج عن نظائره وهو (أيّ) في مذهب سيبويه فيجوز بناؤه"[٢].

وقد جاء سيبويه في كتابه بما ذكره أبو حيان فقال:

" وأرى قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا من الآن إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلًا، واستُعمل استعمالًا لم تُسْتعمله أخواته إلا ضعيفًا.

وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَنْ أفضلُ، حتى يدخل هُوَ، ولا يقول: هات ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسنُ، فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواتُه إلا قليلًا.... وجاز إسقاط (هو) في (أيّهم) .... ، ولم يجزْ في أخواته إلا قليلًا ضعيفًا"[٣].

فنص سيبويه يبين أن (أيّ) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها بُنيت عنده؛ لأنها خالفت أخواتها (مَنْ وما والذي) بأن حذف معها المبتدأ من صدر صلتها فهي مضافة ومحذوف صدر صلتها.

وهناك خلاف حول " أيّ" الموصولة أشار إليه سيبويه وغيره من النحويين[٤].

---

(١) الكتاب: ٤٣٥/١.

(٢) الموفور: ٦٢٥، ٦٢٦ باختصار.

(٣) الكتاب: ٤٠٠/٢ باختصار.

(٤) يراجع الكتاب: ٢/ ٣٩٨: ٤٠٢، ارتشاف الضرب: ٦٧٥/٢، أوضح المسالك: ١٣٦/٢: ١٣٩.

وفي باب النسب ذكر أبو حيان رأي سيبويه وصرح بمذهبه في النسب إلى ما كان على حرفين محذوف اللام فقال:

"وإن كان مفردًا غير ما ذكر على حرفين محذوف اللام معتل الثاني رد المحذوف، أو صحيحه والمحذوف يرد في التثنية والجمع فترده، أو لا يُرَد فوجهان: الرد وتركه، وإذا رددت فمذهب سيبويه أن العين على حالها من الحركة"(١).

وفي ذلك يقول سيبويه: هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرد في تثنية إلى الأصل ولا الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل، فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغيِّر فترد كما تغيِّر فتحذف...

فلما كان ذلك من كلامهم غيروا بناتِ الحرفين التي حُذفت لاماتهن بأن ردوا فيها ما حُذف منها، وصرْت في الرد وتركه على حاله بالخيار، ... فمن ذلك قولهم: في دَمٍ: دَمِيٌّ،، وفي يَدٍ: يَدِيٌّ، وإن شئت قلت: دَمَوِيٌّ، ويدَويٌّ، كما قالت العرب في غَدٍ: غَدَويٌّ، كل ذلك عربي"(٢).

وذكر أبو حيان آراء أخرى لسيبويه في أحكام هذا الباب(٣).

(١) الموفور: ٦٩٣.

(٢) الكتاب: ٣٥٧/٣، ٣٥٨ باختصار، ويراجع شرح الشافية للرضي: ٦٧/٢، والتصريح: ٣٣٥/٢

(٣) يراجع: الموفور: ٦٩٣، ٦٩٤، والكتاب: ٣٤٢/٣، ٣٤٦.

٣ – يُضَمِّن أبو حيان نصه كلام سيبويه بعبارة مختصرة دون تصريح باسم سيبويه وهذا كثير(١).

سأقتصر على ذكر نماذج من هذه النصوص:

- **من ذلك ما ذكره أبو حيان في النعت حيث قال:**

" ولا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلومًا أو منزلًا منزلته"(٢).

فبين أبو حيان في عبارة مختصرة أن النعت يحتاج إلى أن يكون المنعوت معلومًا لدى المخاطب أو منزلا منزلته خاصة في المدح أو الذم أو الترحم.

ونَصُّ أبي حيان يتضمن ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال: " واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها – لو قلت–: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البَزَّاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس، ولا يفَّخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلًا ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظمُ النبيهَ، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح. فإن قلت: " مررتُ بقومك الكرام الصالحين" ثم قلت: المطعِمين في المَحْلِ، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد علموا فاستحسنْ من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجزْه كما أجازتهُ"(٣).

---

(١) يراجع: الموفور: ٥٨٨، ٥٨٩، والكتاب: ٢٢٠/٤، ويراجع الموفور: ٥٩٣، ٥٩٤، والكتاب: ٦٠/٣، ١٠١، ويراجع الموفور: ٥٩٩، والكتاب: ٨٨/٣، ٩٠، وباب غير المنصرف في الموفور: ٦١٥، والكتاب: ٢٢٥/٣، ويراجع الموفور: ٦١٩: ٦٢٢، والكتاب: ٢٥٢/٣: ٢٥٨، ٢٧٩، وفي باب الوقف: ص ٦٧١ من الموفور، وفي الكتاب: ١٦٢/٤، ١٦٦، ١٧٧، ويراجع الموفور في همزة الوصل: ٦٧٩، والكتاب: ١٤٧/٤

(٢) الموفور ص ٥١٨.

(٣) الكتاب: ٦٩/٢.

وقال: " والترحم يكون بالمسكين البائس، ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن تَرَحَّمْ بما ترحم به العرب"(١).

وكذلك ما ذكره أبو حيان في النعت بالأسماء حيث قال:

"والأسماء قسم لا يُنعت ولا ينعت به وهي المضمرات .... وقسم ينعت ولا ينعت به وهو: العَلَم .... والنكرة لا تنعت إلا بالنكرة"(٢).

وهذا ما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال:

" واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا، من قِبَل أنك إنما تضمرُ حين تُرى أن المحدَّثَ قد عَرف مَنْ تعني .... واعلم أن العَلَم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحليةٍ ولا قرابةٍ(٣)، ولا مبهم(٤).

وقال: " واعلم أن العَلَم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة، أما المضاف فنحو: مررتُ بزيد أخيك، والألف واللام نحو قولك: مررت بزيدٍ الطويل...، وأما الإضافة فنحو: مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرو ذاك"(٥).

وقال أيضًا: واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"(٦).

فقد ضمن أبو حيان كلامه ما جاء في كتاب سيبويه من أحكام لباب النعت دون تصريح.

---

(١) الكتاب: ٢/٧٤، ٧٥.

(٢) الموفور: ٥٢٢، ٥٢٣ باختصار.

(٣) حلية نحو: الطويل، قرابة: نحو: أخيك وصاحبك.

(٤) الكتاب: ٢/١١، ١٢ باختصار.

(٥) الكتاب: ٢/٦ باختصار.

(٦) الكتاب: ٢/٦.

وفي أسلوب التحذير(١) **يقول أبو حيان:**

"وإياك لا يستعمل إلا بمعنى الأمر، والتقدير: إياك باعد ولا يقدر قبل (إياك)، ويتحمل إياك الضمير، ويؤكد، ويعطف عليه رفعًا، والاسم بعد الواو في " إياك والأسد".

وأمثاله: تقديره: (إياك باعد واحذر الأسد)، .....، و(امرءا ونفسه)، و (شأنك والحج)، و(رأسه والحائط) فأولها بإضمار (دع) أو ما في معناه، وثانيها: بواسطة الواو على معنى مع، وأهلك والليل تقديره: بادر أهلك والليل أي: وبادر الليل، أي بادر أهلك قبل الليل....." (٢).

وفي ذلك يقول سيبويه:

" هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك: إذا كنت تُحذِّر: إيَّاكَ، كأنك قلت: إيَّاك نحِّ، وإياك باعِدْ، وإياك اتّقِ، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسَك يا فلانُ، أي: اتقِ نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ..... ومن ذلك أيضًا قولك: إيّاك والأسدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنه قال: إيّاك فاتّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال: إيَّاي لأتقِيَنَّ والشرَّ .... وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلًا من الفعل...

ومن ذلك قولهم: رأسَه والحائطَ، كأنه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسَه والحائطَ، فالرأسُ مفعولٌ والحائط مفعولٌ معه فانتصبا جمعًا، ومن ذلك قولهم: شَأْنَك والحجَّ؛ كأنّه قال: عليك شأنَكَ مع الحج، ومن ذلك : امْرَأً ونفسَه، كأنه قال: دع امرَأً مع نفسه فصارت الواو في معنى مع"(٣).

---

(١) ذكره في الحديث عن أقسام المنصوبات من حيث إظهار الفعل معها وإضماره.

(٢) الموفور: ٥٦٤، ٥٦٥.

(٣) الكتاب: ٢٧٣/١، ٢٧٤. ومثله ما ذكر من المصادر الموضوعة موضع الفعل . يراجع: الموفور: ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ويراجع الكتاب: ٢٧٥/١، ٢٧٦، ٣١٦، ٣١٧. ويراجع الموفور: ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، وفي الكتاب: ٢٨٠/١ في قوله: هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل". وكذلك قوله: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء": ٣١٨/١، ٣١٩

وقال أبو حيان عن نصب المصادر: مرحبًا وسهلًا وأهلًا وعن نصب سبوحًا قدوسا.

" مرحبًا وسهلًا وأهلًا أي: صادفت مرحبًا أي: رحبًا وسعة وكذلك أهلًا أي: صادفت من يقوم لك مقام أهلك، وسهلًا: أي: صادفت سهلًا أي لينا وخفضًا لا خوفًا.

" سبوحًا قدوسًا ربّ الملائكة والروح" أي: ذكرت سبوحًا أي مبرءًا منزهًا مما ينسب إليه الملحدون، وذكرت قدوسًا أي مقدسًا مطهرًا....." (١).

وفي ذلك يقول سيبويه: " فإنما رأيتَ رجلًا قاصدًا إلى مكانٍ أو طالبًا أمرًا فقلتَ: مَرْحبًا وأهلًا، أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلًا من رَحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ"(٢).

ويقول أيضًا: " وأما سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربَّ الملائكةِ والرُّوح، فليس بمنزلة سُبحانَ اللهِ؛ لأن السُّبوحَ والقُدوس اسمٌ، ولكنه على قوله: أذْكُر سُبُّوحا قدوسًا. وذاك أنه خَطَر على باله، أو ذكَره ذاكرٌ فقال: سُبُّوحًا ، أي ذكرت سُبوحًا .... وخَزَلوا الفعلَ؛ لأن هذا الكلام صار عندهم بدلًا من سَبَّحْتَ، كما كان مَرْحبًا بدلًا من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ"(٣).

فضمن أبو حيان نصه السابق كلام سيبويه دون تصريح، مما يدل على أثر كتاب سيبويه فيما ذكره أبو حيان في كتاب الموفور.

وذكر أبو حيان أحكامًا تخص " إذن" ونصبها للفعل المضارع وضمن كلامه ما ذكره سيبويه في كتابه.

فقال أبو حيان: " فإن وقع بعدها الحال ألغيت، أو المستقبل ووقعت صدرًا عملت، أو غير صدر بين متلازمين ألغيت أو تقدمها حرف عطف

---

(١) الموفور: ٥٧٣.

(٢) الكتاب: ٢٩٥/١.

(٣) الكتاب: ٣٢٧/١.

فالإلغاء والإعمال، وحكى عيسى بن عمر إلغاؤها على كل حال...." (١).

فإذن لا تنصب المضارع إلا إذا كان مستقبلًا، وتصدر بها الجملة ولا يفصل بينها وبين المضارع بفاصل.

وتدور بين الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك على النحو الذي ذكره أبو حيان.

وقال سيبويه عن هذه الأحكام: هذا باب (إذَنْ) إعلمْ أنَّ إذنْ إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عَمَلَ أُرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذنْ أجيئك، وإذن آتيَك، .... واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك: زيدًا حَسبتُ أخاك. وإن شئت ألغيت إذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلت زيدٌ حسبتُ أخوك .... فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذَنْ أكْرِمَك ... واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها ملغاةٌ لا تنصب البتَّةَ ... ومن ذلك قولك: إن تأتني إذَنْ آتِك؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذَنْ ... وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك، في الجواب فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدنَّ ذا، ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ"(٢).

– وفي أدوات الجزم جاء كلام أبي حيان في الموفور متضمنًا ما ذكره سيبويه في الكتاب مما يدل على تأثير كتاب سيبويه في كتاب الموفور.

---

(١) الموفور: ٥٨١.

(٢) الكتاب: ١٢/٣، ١٣، ١٤، ١٦ باختصار.

حيث قال أبو حيان: " كَلِمْ الجزاء: " إنْ وإذما" وهما حرفان .... وحيثما واجب فيها (ما) وفي إذما ومتى، وأي ، وأين جائز فيهن[١].

وفي ذلك يقول سيبويه: " هذا باب الجزاء، فما يُجازَى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيُّهمْ، وما يجازَي به من الظروف: أيٌّ، حين ومتى، وأيْنَ، وأنى، وحيثما. ومن غيرهما: إنْ ، وإذْمَا، ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذْ) حتى يُضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصيرُ (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنما)، وليست (ما) فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[٢].

وقال أبو حيان عن المجازاة بـ (كيف) [٣]: " ولا يجازى بـ (كيف) خلافا لقطرب"[٤]، وهو موافق لما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال:

"وسألت الخليل عن قوله: كيفَ تصْنَعْ أصنعْ فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرَجُها على الجزاء ؛ لأن معناها على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ"[٥].

فوافق أبو حيان الخليل وسيبويه في أنه لا يجازي بـ (كيف) وأجاز الكوفيون وقطرب الجزم بها قياسًا[٦]، وهذا بناء على ما ذُكر في كتاب سيبويه مما يدل على تأثير الكتاب في الموفور.

وذكر أبو حيان رأي سيبويه في أن حروف الجزاء لا تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال واختاره دون أن يصرح باسمه.

---

(١) الموفور: ٥٩٣ باختصار.

(٢) الكتاب: ٥٦/٣، ٥٧.

(٣) الموفور: ٥٩٤.

(٤) قطرب هو محمد بن المستنير (٢٠٦هـ – ٨٢١م) من أهل البصرة وتتلمذ على سيبويه ولقبه بقطرب فلزمه. يراجع: بغية الوعاة ٣٤٢/١.

(٥) الكتاب: ٦٠/٣.

(٦) يراجع: الإنصاف: ١٧٨/٢، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٢٣٥، وهمع الهوامع: ٣٢١/٤.

فقال: " والاختيار أن تلي الفعل الأداة، ولا يلي الاسم إلا ضرورة، إلا في (إنْ) فيجوز إلا إن ظهر عملها فضرورة"(١).

وقال سيبويه: " واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال .... ويجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ ... فإن جزمت ففي الشعر .... وإنما جاز هذا في (إنْ)، ؛ لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر...." (٢). أي إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير.

فضمن أبو حيان كلامه في الموفور ما ذكره سيبويه في الكتاب مما يدل على تأثير الكتاب في الموفور

٤ – اهتم بنقل حكايات سيبويه عن العرب.

ففي الترخيم في الوقف على المؤنث المرخم قال أبو حيان:

" وإذا وقفت على المؤنث المرخم، وقفت عليه بالهاء إلا في ضرورة، فتعوض منها ألف الإطلاق(٣)، ولا يجوز أن يوقف بغيرها إلا فيما سُمِع. حكى سيبويه عن العرب يا حرمل، ولا يقاس عليه"(٤).

فالكثير إعادة الهاء عند الوقف على المؤنث المرخم، ويجوز أن يعوض منها ألف الإطلاق للضرورة، ولا يجوز غير ذلك إلا ما سمع عن العرب فيحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) الموفور: ٥٩٧.

(٢) الكتاب: ١١٢/٣، ١١٣ باختصار.

(٣) ألف الإطلاق: هي التي سماها الثعالبي: ألف القافية. يراجع: سر العربية: ٣٢٣، ومثل لها المزني بقول عمرو بن كلثوم: **ألا هُبّي بِصَحنِكِ فاصبَحينا ولا تبقِي خُمورَ الأَندَرينا**. فقال عن "الأندرينا" لما أشبع الفتحة زاد فيها ألفا: يراجع الحروف للمزني: ٤٣ بتصرف.

(٤) الموفور: ٤٧٢.

منه ما حكاه سيبويه في قوله: " وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حَرْمَلْ، يريد يا حَرْمَلَهْ، كما قال بعضهم: إرْمْ، يقفون بغير هاء"(١).

وفي باب التذكير والتأنيث تحدث أبو حيان عن إثبات علامة التأنيث في الفعل وحكم حذفها وذكر ما حكاه سيبويه في هذا الحكم.

فقال أبو حيان: " وأما الإخبار فإذا كان عن مؤنث مفرد ظاهر حيوان عاقل، ولم يفصل فلا بد من إثبات علامة التأنيث في الفعل، ولا تحذف إلا حيث سُمِع نحو ما حكى سيبويه: " قال فلانة" ولا يقاس عليه، أو فصلت جاز حذفها، والإثبات أحسن، وكلما طال الفصل كان أجود، والإثبات في كل هذا أجود"(٢).

فإذا كان الإخبار عن مؤنث ولم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل فلا بد من إثبات علامة التأنيث في الفعل، ولا يجوز حذفها إلا حيث سمع ومنه ما حكاه سيبويه عن العرب " قال فلانة" وقد وردت هذه الحكاية في قول سيبويه:

"وقال بعض العرب: " قال فُلانةُ" ، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: " حضَرَ القاضيَ امرأةٌ"؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة .... وإنما حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء"(٣).

وهكذا نجد اهتمام أبي حيان بذكر ما حكاه سيبويه عن العرب سواء وافقه أو خالفه فيما حكاه، مما يدل على تأثير كتاب سيبويه في كتاب الموفور.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٤٤.

(٢) الموفور: ٦٣٩، ٦٤٠.

(٣) الكتاب: ٢/٣٨.

وعن دخول الباء الخبر بعد (ما) في نحو: ما زيدٌ بمنطلق، والعطف على الخبر المرفوع أو المنصوب أو المخفوض في نحو: " ما زيدٌ قائما بل قاعدٌ، وما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ[1]، نقل أبو حيان حكاية سيبويه الخفض فقال: " وإذا عطفت على الخبر المرفوع أو المنصوب أو المخفوض وحرف العطف موجب فالرفع، أو غير موجب وهو على منصوب بالنصب، وحكى سيبويه الخفض على التوهم وهو قبيح"[2].

فذكر أبو حيان أن سيبويه حكى الخفض على توهم الباء وأن هذا قبيح نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ" على أن سيبويه أجازه في (ليس) وحملوا (ما) على (ليس) كما في قول زهير:

بَـدَا لِـي أَنِّـي لَسْـت مُـدْرِكَ مـا مَضَـى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا[3]

- **وفي حكم حمل (كم) الاستفهامية على (كم) الخبرية والعكس .**

ذكر أبو حيان ما حكاه سيبويه في هذا الحكم فقال:

" ويجوز حمل إحداهما على الأخرى في الإعراب خاصة إذا فهم المعنى ما لم تفْصل فيجب"[4] إلا ضرورة".

وزعم الزجاجي أن لا حَمْل، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار (مِنْ) بشرط أن يتقدم على (كم) حرف جر.

وقوله في الاستفهامية صحيح، وأما في الخبرية فحكى سيبويه نصب

---

(١) يراجع: المفصل/ ٨٢، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٤/١، التذييل والتكميل: ٣١١/٤، ٣١٢، تمهيد القواعد: ١٢٤١/٣.

(٢) الموفور: ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) البيت من الطويل في ديوان زهير: ص ٣٨٧.

والشاهد فيه جر (سابق) على تقدير الباء أي: لست بمدرك ولا سابق، وورد في الكتاب: ١٦٥/١، ٢٩/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٦/٤.

(٤) أي يجب الحمل على الاستفهامية فينصب تمييزها.

تمييزها من غير فصل حملًا على الاستفهامية"[١].

فذكر أبو حيان الخلاف في حمل (كم) الاستفهامية على كم الخبرية وحمل (كم) الخبرية على (كم) الاستفهامية في الإعراب.

واهتم بذكر ما حكاه سيبويه في هذا الحكم. فمن ذلك قول سيبويه: " وسألته عن قوله: على كمْ جِذْعٍ بيتُك مبنيٌّ؟

فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس[٢]، فأما الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان وصارت (على) عوضًا منها .... واعلم أن ناسا من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها[٣].

وبعض العرب ينشد قول الفرزدق[٤]:

كــم عمــةً لــكَ يــا جريــرُ وخالــةً فَـدْعاءَ قـد حَلَبَـتْ علـيَّ عِشـاري[٥]

وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له"[٦].

---

(١) الموفور: ٦٦١، ٦٦٢.

(٢) أي جمهورهم ومعظمهم.

(٣) ذكر بدر الدين ابن الناظم أنها لغة بني تميم – شرح ابن الناظم ص ٥٢٧، والأشموني: ٨١/٤

(٤) البيت من الكامل في ديوان الفرزدق: ٣٦١/١٥، وفي الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والمقتضب: ٥٨/٣، والخزانة: ١٢٦/٣، المفصل لابن يعيش: ١٣٣/٤، وأوضح المسالك: ٢٣٣/٤، وهمع الهوامع: ٢٥٤/١.

(٥) البيت من بحر الكامل.

اللغة: الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعِشار: جمع عشراء، وهي الناقة أتى عليها من حلمها عشرة أشهر.

المعنى: يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره .

الشاهد فيه: (كم عمةً) حيث نصب التمييز بعد (كم) الخبرية حملًا لها على (كم) الاستفهامية، ويروى هذا البيت بالجر على اللغة الكثيرة، ويروى برفع (عمة) بالابتداء و(كم) على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف: أي كم وقت أو كم حلبة.

يراجع: حاشية الكتاب: ٧٢/٢، ومغني اللبيب: ٢٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٤٣/٤، وشرح الأشموني: ٨٠/٤، ٨١.

(٦) الكتاب: ١٦٠/٢: ١٦٢ باختصار.

٥ – يهتم بذكر بعض التعريفات النحوية التي ذكرت في كتاب سيبويه فقال في تعريف الترخيم اصطلاحًا: " حذف آخر الاسم في النداء، ولا يرخم إلا ما بني في النداء"(١).

فعبارة أبي حيان تبين أن الترخيم هو حذف آخر الاسم ويكون في النداء، ولا يرخم إلا ما بُني في النداء، وما بُني في النداء هو العلم المفرد والنكرة المقصودة، وهو ما تضمنه تعريف سيبويه للترخيم حيث قال: " والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا، .... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر"(٢).

مما يدل على تأثره به في الحدود والتعريفات.

٦ – يحرص أبو حيان على ذكر المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه منها مصطلح (الجر) حيث قال: " حروف الجر ما جاء منها على حرف: الباء والكاف واللام...." (٣).

وقال سيبويه: " هذا باب الجر"(٤).

وقال أيضًا: " والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"(٥).

المُضمر يسميه البصريون المضمر والضمير، والكوفيون الكناية والمكني(٦).

وقال أبو حيان: " المضمر: لمتكلم، ومخاطب، وغائب"(٧)، وقال سيبويه: " فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع"(٨).

---

(١) الموفور: ٤٦٧.
(٢) الكتاب: ٢٣٩/٢ باختصار.
(٣) الموفور: ٤٨٤.
(٤) الكتاب: ٤١٩/١، ٤٢٠.
(٥) الكتاب ٩/٣، ويراجع : ٦٧/١.
(٦) يراجع: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢، والأشموني: ١٠٩/١.
(٧) الموفور: ١٥٦.
(٨) الكتاب: ٢٤٥/١، ٦/٢، ويراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٨/١، ٧٣، ٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٢٠/١.

ومنها مصطلح البدل.

قال أبو حيان: " البدل: وأنواعه ستة: بدل شيء من شيء... وبدل بعض من كل ... وبدل اشتمال..." (١).

فالبدل تسمية البصريين، أما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.... (٢).

وتسمية هذا النوع من التوابع بالبدل جاء في كتاب سيبويه حيث قال: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومَك أكثرَهم، ورأيتُ بني زيد ثُلُثَيْهم، .....

وقال: " فالبدل أن تقول: ضرب عبدُ الله ظهره وبطنه، وضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ"(٣).

تلك أهم النقاط التي تميز بها منهج أبي حيان في الأخذ عن سيبويه والتي تبين منها تأثير كتاب سيبويه في كتاب الموفور لأبي حيان حيث أخذ أبو حيان فيه كثيرًا عن سيبويه فتناول نصوصه بطريقة مختصرة وبأسلوب ميسر مما يثبت مساهمة أبي حيان في تطور النقل عن سيبويه تيسيرًا على الدراسين والباحثين، بالإضافة إلى أن أغلب شواهده التي استشهد بها في كتابه موجودة في كتاب سيبويه(٤)، وكذلك لغات العرب(٥)، مما يدل على احتفائه بالكتاب وصاحبه.

(١) الموفور: ٥٤٩ باختصار.

(٢) عدة السالك: ٣٣٨/٣.

(٣) الكتاب: ١٥٠/١، ١٥٨، ويراجع: ص/ ٤٣٩، ١٤/٢، ١٦، ٣٨٦، ٨٦/٣.

(٤) يراجع الكتاب: ٤٨/٣، والموفور ص/ ٣٠٩، ٥٦٢، ٣٠٨، ٤٠٢، ٤٧٢، ٤٧٦.

(٥) يراجع الكتاب ٤٠/٢، والموفور ص/١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، والكتاب: ٢٢٦/١، والموفور: ٤١٢، ٤١٣، ٦٨٨.

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من سيبويه في الموفور

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور.

المبحث الثاني: مخالفات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور.

المبحث الأول

موافقات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور

تنوعت صور موافقات أبي حيان لسيبويه في هذا الكتاب على النحو التالي:

(١) أنه يصرح بعبارة (وفاقًا لسيبويه) مثل ما ورد في باب الإعمال.

ففي حديثه عن الضمير الذي يفسره ما بعده بين أنه قد تفسره جملة، وقد يفسره مفرد، والذي تفسره الجملة ضمير الأمر والشأن والقصة عند جمهور البصريين وخالفهم الكسائي والكوفيون فأجازوا تفسيره بمفرد، أما الذي يفسره المفرد، وهو المضمر في رُبَّ، ونِعْم، وبِئْسَ، وفي باب الإعمال وفاقًا لسيبويه.

فقال أبو حيان: " وبعدي التعدي تفسره الجملة إن كان ضمير أمر أو قصة، خلافًا للكسائي في إجازة تفسيره بمفرد والمفرد في " رُبَّ، ونعم وبئس"، وفي باب الإعمال وفاقًا لسيبويه"(١).

فصرح أبو حيان بموافقته سيبويه، والمراد بـ(باب الإعمال) هو باب التنازع.

فأجاز سيبويه أن يعمل الثاني ويضمر في الأول مفردًا ففي نحو: " قام قام زيدٌ" (زيد) فاعل بالثاني على أنك أعملت الثاني وأضمرت في الأول فاعلًا أو مشبها به وهذا عند البصريين ووافقهم أبو حيان أما الكوفيون فيمنعون ذلك(٢).

ومثل ما ورد في باب النواسخ في حديثه عن أحكام " كان وأخواتها" ذكر حكم تقديم معمول خبر كان مع الخبر على الاسم وموافقته سيبويه فقال: "ومعمول الخبر الظرف والمجرور يجوز تقديمه على الاسم لا غيرهما، إن

(١) الموفور: ١٦١، ١٦٢.

(٢) يراجع: الكتاب: ٧٩/١، ٨٠، والتذييل والتكميل: ٦٨/٧، ٦٩.

قدمته وحده خلافًا للكوفيين إذ أجازوا ذلك، وتقديمه عليه مع الخبر لا يجوز وفاقًا لسيبويه"[١].

فوافقه في أنه لا يجوز تقديم معمول خبر كان مع الخبر على الاسم مثل: " كان طعامك آكلًا زيدٌ" وهذا مذهب سيبويه

حيث قال: "لو قلت كانت زيدًا الحمَّى تأخذ، أو تأخذ الحُمَّى لم يجز وكان قبيحًا"[٢].

(٢) يوافقه باختيار آرائه وتأييدها بعبارات تبين ذلك مثل قوله: " وهو الصحيح" من ذلك ما ورد في حديثه عن:

- **نوع الياء من " تفعلين" حيث اختار أبو حيان رأي سيبويه فقال:**

" واختلف في الياء من تفعلين" هل هي ضمير وهو مذهب سيبويه[٣] أو علامة تأنيث وهو مذهب الأخفش والصحيح الأول"[٤].

وهذا الخلاف حول ياء المخاطبة بين الاسمية والحرفية.

فاختار أبو حيان رأي سيبويه بأن الياء من (تفعلين) اسم فهي ضمير وهو الصحيح عنده؛ لأنه لم يرفع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير[٥]، وعند الأخفش هي حرف وهي علامة تأنيث[٦] فلا موضع لها من الإعراب، والفاعل مستكن، ولا يجوز أن تكون الياء ضميرًا؛ لأن فاعل

---

(١) الموفور: ص٣٠٣، ٣٠٤، ويراجع الكتاب ٧٠/١، والأصول : ٨٧/١، ٨٩، والتذييل والتكميل: ٢٣٩/٤، والتصريح: ١٨٦/١.

(٢) الكتاب: ٧٠/١.

(٣) الكتاب: ٢١٣/٤، ويراجع معاني الحروف للرماني ص ٩٤٧، وسر صناعة الإعراب: ٧٦٩/٢.

(٤) الموفور: ص ١٥٩، ١٦٠.

(٥) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك: ١٢٤/١، والتذييل والتكميل: ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٦) نسب هذا الرأي إلى المازني: يراجع شرح الكتاب للصفار: ٣٢٩/١- ٣٣٢، الجني الداني: ص ١٨٠- ١٨١.

المضارع المفرد لا يبرز نحو: هند تقوم ، وزيد يقوم(١).

-وأحيانًا يرد رأي غيره ، كما فعل في إفراد " لَبيْكَ" وتثنيتها:

فقد ذكر أبو حيان الخلاف في ذلك قائلًا: "ومعنى سعديك" إجابة بعد إجابة كأنه قال: إسعادًا لأمرك بعد إسعاد و"لبيك" لزومًا لطاعتك، ... وهذه المصادر مثناة بلا خلاف إلا " لبيك"، فمذهب سيبويه أنها تثنية " لب"، ومذهب يونس أنه مفرد ويفسد بثبوت الياء في إضافته إلى المظهر وبسماع (لب) في المفرد"(٢).

فبين أبو حيان أن " لبيك" تثنية " لب" وهو مذهب سيبويه.

وأن مذهب يونس بن حبيب في " لَبَيْك" أنها مفرد.

وقد وافق أبو حيان مذهب سيبويه، ورد رأي يونس في هذه المسألة لثبوت الياء في إضافته للمظهر ولورود السماع بالمفرد " لب".

وما ذكره أبو حيان من خلاف في إفراد لبيك وتثنيتها ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال: " وزعم يونس أن لبَّيْك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عَلَيْكَ.

وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأنا سمعناهم يقولون: حنانٌ(٣).

وبعض العرب يقول: " لَبِّ" فيجريه مُجرى أمس وغاق، ولكنّ موضعَه نصبٌ، وحواليك بمنزلة حنانيك.

ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم

---

(١) يراجع : شرح الصفار للكتاب: ٣٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٢٤/١، وشرح الكافية للرضي: ٨/٢، التصريح: ٣٠٩/١.

(٢) الموفور: ٥٦٨ باختصار.

(٣) نحو قول المنذر بن درهم الكلبي: فقالت: حنان ما أتى بك ههنا على تقدير: مبتدأ أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلًا من الفعل. الكتاب: ٣٢٠/١.

تبيَّن أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى[1] زيدٍ.

وقد قالوا: حَوالَكَ فأفردوا كما قالوا: حنانٌ قال الراجز:

أَهَـــدَمُوا بيتَـــك لا أَبَـــا لَكَـــا وَحَسَـــبوا أنَّـــك لا أخـــا لَكَـــا

وأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكا[2].

وقال:

دعـــوْتُ لِمـــا نـــابَنيْ مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــي فلَبَّـــيْ يـــدَيْ مِسْـــوَرِ[3]

فلو كانت بمنزلة عَلَى لقال: فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ؛ لأنك تقول: على زيدٍ إذا أظهرتَ الاسم"[4].

فمن الملاحظ في نص سيبويه: أنه عرض رأي شيخه يونس في قوله: بأن " لبيك" اسم مفرد غير مثنى قلبت ألفه ياء في الإضافة إلى الضمير، كما تقلب ألف (على)، وأنه في مذهبه متأثر برأي الخليل بن أحمد حيث إن " لبيك" عنده من المصادر المثناة غير المتصرفة وقد رضى سيبويه بكلام الخليل وعلله وقواه بما سمعه عن العرب من الإفراد في "

---

(١) لبى وسعدى بالقصر فيهما لا بإسكان الياء.

(٢) الرجز في اللسان (حول، دأل) وهمع الهوامع: ١٤٥/١ وهو من تكاذيب الأعراب، يزعمون أنه من قول الضب لولده، أيام كانت الأشياء تتكلم.

اللغة: الدألى: مشية فيها تثاقل، يقال: مرَ بدأل يحمله.

والشاهد فيه: " حوالكما" حيث جاء مفردًا والمستعمل فيه التثنية. هامش الكتاب: ٣٥١/١

(٣) البيت من المتقارب وهو من الخمسين.

وقيل: هو لأعرابي من بني أسد يقول: دعوت مسورًا لرفع نائبه عني فأجابني وكفاني مئونتها وكأنه سأله في دية.

والشاهد فيه: " فَلَبّي" بإثبات الياء للتثنية، فهو رد على يونس في زعمه أن لبيك بمنزلة عليك، ولو كان بمنزلتها لأثبت ألف كما تقول على زيد في الإظهار. الكتاب: ٣٥٢/١، الخزانة: ٢٦٨/١، شواهد المغني: ٣٠٧.

(٤) الكتاب: ٣٥١/١، ٣٥٢.

حواليك": حوال " وفي لبيك: لبٍّ على الكسر وفي حنانيك: حنان، حتى جعله أبو حيان مذهبًا لسيبويه[١]، ووافقه فيه ورد ما عداه.

(٣) يوافقه بتقديم رأيه على الآراء الأخرى وهذا كثير[٢].

مثل ما ورد في باب الموصول عن صلة (ما) المصدرية.

حيث قال: " وما المصدرية لا توصل إلا بالفعل عند سيبويه"[٣]، ومذهب طائفة منهم الأعلم أنها توصل بالجملة الاسمية"[٤].

فوافق أبو حيان سيبويه مقدمًا رأيه في أن (ما) لا توصل إلا بالجملة الفعلية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر أن صلتها تكون ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[٥]"[٦]، وقد توصل بالمضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾[٧].

وخالف ما ذهب إليه الأعلم في أنها توصل بالجملة الاسمية، ومما يؤكد مخالفته له وموافقته سيبويه قوله: " ولا تدخل المصدرية على جملة اسمية أصلًا"[٨].

---

(١) يراجع: شرح الجمل للزجاجي:٤١٤/٢، النكت للأعلم:٣٨٧/١، المصباح المنير للفيومي:٣٥٦ (ل ب ب).

(٢) يراجع: الموفور ص ١٦٨، والكتاب: ٩٥/٢، ٩٦ في رأي سيبويه في (بنات أوبر)، ويراجع الموفور: ص ٤٨٨ في استعمال أدوات النداء، ويراجع الكتاب: ٢٣٠/٢.

(٣) الكتاب: ٣٥٠/٢.

(٤) الموفور: ص ١٩٩، ٢٠٠، ويراجع النكت: ص ٢٥٠، والتذييل والتكميل: ١٥٥/٣

(٥) سورة ص من الآية ٢٦.

(٦) يراجع: أوضح المسالك: ١٢٥/١.

(٧) سورة النحل من الآية ١١٦.

(٨) الموفور: ص ٢١٢.

- **ومن ذلك:**

قوله في أصل المشتقات: " والمصدر أصل والفعل مأخوذ منه وعكس الكوفيون"(١) فقدم القول بأن المصدر أصل.

وهو بذلك يوافق سيبويه في رأيه حيث قال سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٢). فقوله هذا يدل على أن المصدر أصل للفعل، وهذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين(٣).

وقد اختار أبو حيان رأي البصريين.

ومن ذلك موافقته سيبويه في القول بحرفية (حاشى) مقدمًا رأيه فقال: " والحرف (إلا وحاشى) في مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد(٤)إذ أجاز فعليتها"(٥).

قال سيبويه: " وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى"(٦).

ووافقه في باب النداء في ناصب المنادى مقدمًا رأيه فقال: " ونصبه عند سيبويه(٧) بفعل واجب الإضمار لا بالحرف خلافًا لبعضهم"(٨).

فقد اختلف النحويون في ناصب المنادى: فذهب سيبويه والجمهور

---

(١) الموفور: ص ١٤٤.

(٢) الكتاب: ١٢/١.

(٣) يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥/١ مسألة ٢٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٣/١، شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٨/٢، شرح الأشموني: ١١٢/٢.

(٤) يراجع المقتضب: ٣٩١/٤.

(٥) الموفور: ص ٤٣٣.

(٦) الكتاب: ٣٤٩/٢، ويراجع: ٣٠٩/٢.

(٧) الكتاب: ١٨٢/٢.

(٨) الموفور: ٤٤٩.

إلى أنه منصوب بفعل مضمر لزوما تقديره: أدعو أو أنادى، وقد حذف وناب عنه حرف النداء واختار هذا الرأي ابن عصفور وابن مالك(١).

وذهب الفارسي إلى أن عامل النصب في المنادى حرف النداء على أنه نائب عن الفعل وعوض عنه، ورد هذا المذهب بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام وحينئذ يكون العوض والمعوض عنه محذوفين(٢).

ووافقه كذلك وقدمه في القول بأن الشاعر إذا اضطر في نداء المفرد نونه مضمومًا فقال: " وإذا لحق المنادى التنوين في الشعر فمذهب سيبويه(٣) بقاؤه على الضم، وأبو عمرو ينصبه"(٤).

وقدم أبو حيان رأي سيبويه ووافقه في باب لا التبرئة في اسم (لا) إذا كان مثنى أو جمعًا سالمًا لمذكر فقال: " أو مثنى أو مسلم مذكر فمذهب سيبويه(٥) البناء ومذهب المبرد الإعراب"(٦).

إذا كان اسم (لا) مثنى أو جمعًا سالما لمذكر، فذهب سيبويه إلى بنائه وتبعه أكثر النحويين وحجته في ذلك قياس التثنية والجمع على المفرد، وذهب المبرد إلى أن اسم (لا) إن كان مثنى أو مجموعا لمذكر كان معربًا منصوبا بالياء محتجًا بأن المثنى والجمع لا يركبان مع (لا) (٧).

ومن ذلك أن أبا حيان قد ذكر الخلاف في المصادر المنصوبة القائمة مقام الحال في نحو " كلمته مشافهة ولقيته فجأة" بين كونها قياسية

(١) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٥/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣١/١.

(٢) يراجع: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/١، وشرح الكافية للرضي: ١٣٢/١.

(٣) الكتاب: ٢٠٢/٢، ٢٠٣، ويراجع الأصول: ٣٤٤/١، والمقتضب: ٢١٢/٤.

(٤) الموفور: ٤٥٢، ويراجع الكتاب: ٢٠٢/٢، ٢٠٣، والمقتضب: ٢١٤/٤، الأصول: ٣٤٤/١، والتصريح: ١٧١/٢

(٥) الكتاب: ٢٧٨/٢.

(٦) الموفور: ٤٧٨.

(٧) يراجع المقتضب: ٣٦٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٦/١.

أو سماعية مُقدمًا رأي سيبويه في هذا الخلاف مما يدل على موافقته له فقال: " وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف، سيبويه يقصر ذلك على السماع، والمبرد يقيس إذا كان الفعل دالًا على المصدر "(١).

فالاقتصار على السماع هو مذهب سيبويه.

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال .... وذلك قولك: قتلته صَبْرًا، ولقيتُه فجأةً، وكفاحًا ومكافحة، ولقيته عيانًا، وكلمته مشافهةً وأتيتُه ركْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا، وأخذتُ ذلك عنه سمعًا وسماعًا، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالًا، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرعَةً ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سقيا وحمدًا"(٢).

فمذهب سيبويه في نحو: أتيت زيدًا ركضا وعدوًا ومشيًا أن المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيته راكضًا وعاديًا وماشيًا، وأن ذلك ليس بقياس مطرد؛ لأنه شيء وضع في موضع غيره، كما أن باب سقيا لا يطرد فيه القياس فيقال طعامًا وشرابًا، قال الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: وعذر سيبويه في ذلك أن الحال وصف لصاحبها، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقًا، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه"(٣).

ومذهب المبرد قياس ذلك فيما كان الفعل دالًا على المصدر نحو: أتانا سرعةً وأتانا رَجْلةً، ولا تقول: أتانا ضربًا، ولا أتانا ضحكًا؛ لأن الضرب

---

(١) الموفور: ٥٧٤.

(٢) الكتاب: ١/٣٧٠، ٣٧١ باختصار.

(٣) عدة السالك: ٢/٢٦٩.

والضحك ليس من ضروب الإتيان[١].

وقد ذكر ابن هشام أن هناك آراء أخرى للعلماء في قياسية مجئ المصدر المنكر حالًا[٢].

فقال: " ومع كثرة ذلك فقال الجمهور: لا ينقاس مطلقًا، وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل، فأجاز: " جاء زيد سُرعة"، ومنع: جاء زيد ضحكًا"، وقاسه الناظم وابنه بعد "أما" نحو: " أمَّا عِلْمًا فعالمٌ" أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، وبعد خبرَ شُبه به مبتدؤه، كـ(زيدٌ زهيرٌ شِعْرًا)، أو قُرِن هو بأل الدال على الكمال، نحو: أنت الرجلُ علما"[٣].

وما ذكره ابن هشام فيه أيضًا توضيح[٤].

كذلك ذكر أبو حيان الخلاف بين سيبويه وشيخه يونس في حكم اجتماع الشرط والاستفهام ووافق رأي سيبويه فقدمه قائلًا:

"وإذا اجتمع الشرط والقسم يبنى الجواب على المتقدم منهما[٥]، أو الشرط والاستفهام يبنى على الشرط، ويدخل الاستفهام على الجملة من

---

(١) يراجع: المقتضب: ٣١٢/٤، وحاشية الكتاب: ٣٧٠/١.

(٢) وهناك خلاف للعلماء في إعراب " ركضًا" من قولهم: (جاء زيد ركضًا) وأن فيه عدة مذاهب، **المذهب الأول:** أن هذا المصدر المنكر نفسه حال، وأنه على التأويل بوصف مناسب وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، **المذهب الثاني:** أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالًا فتأويل (طلع زيد بغتة) طلع زيد يبغت بغتة وهو مذهب الأخفش والمبرد. **المذهب الثالث:** أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال، فتأويل "قتلته صبرًا" قتلته صابرًا صبرًا وهو للفارسي، **المذهب الرابع:** أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف وليس في الكلام حذف فتأويل (جاء زيد ركضا) ركض زيد ركضا وهو للكوفيين. يراجع: عدة السالك ٢٦٨/٢ باختصار.

(٣) أوضح المسالك: ٢٦٩/٢، ٢٧٠.

(٤) يراجع عدة السالك : ٢٦٩/٢، ٢٧٠.

(٥) نحو: " والله إن قام زيدٌ ليقومن عمرو" يراجع الكتاب: ٨٤/٣.

الشرط والجزاء هذا مذهب سيبويه، أما يونس فيبني على الاستفهام"[١].

فبين أبو حيان أن مذهب سيبويه أنه إذا اجتمع الشرط والاستفهام يبني على الشرط، وذهب يونس إلى أنه يبنى على الاستفهام.

وفي ذلك يقول سيبويه: " هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام وذلك قولك: أإنْ تأتِني آتِك ... وذلك؛ لأنك أدخلت الألف[٢] على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يُغيِّره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغير الكلام عن حاله ..... وأما يونس فيقول: أإن تأتِني آتيك وهذا قبح يُكْرَهُ.." [٣].

وقال ابن عصفور: " والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[٤]، لأنه لا يجوز أن يكون التقدير أفهم الخالدون فإن مت"[٥].

ووافقه بتقديم رأيه في باب التعجب في ما التعجبية في نحو: " ما أحسنَ زيدًا" حيث قال: " و(ما) مبتدأ عند سيبويه[٦]، اسم تام والفعل خبره، وعند الأخفش موصولة صلته الفعل والخبر محذوف"[٧].

فوافق أبو حيان سيبويه في أن (ما) في باب التعجب نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب[٨] وما بعدها خبر

---

(١) الموفور: ٥٩٧.

(٢) يريد ألف الاستفهام.

(٣) الكتاب: ٨٢/٣، ٨٣ باختصار، ويراجع ارتشاف الضرب: ٥٥٦/٢.

(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٣٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٧.

(٦) يراجع الكتاب: ٧٢/١، ٧٣.

(٧) الموفور: ص ٢٤٩، ويراجع ص: ٢١١.

(٨) لأنه لا يبتدأ بنكرة إلا بوجود مسوغ.

فموضعه رفع أي: "شيء أحسنَ زيدًا".

وعند الأخفش أن (ما) معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، وما بعدها: صلة فلا موضع له والخبر محذوف، أي: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم.

أو أن (ما) نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع والخبر محذوف أي: شيء عظيم أحسن زيدًا(١).

ووافق أبو حيان مذهب سيبويه بتقديمه في باب القسم في همزة (أيمن) فقال: " ومذهب سيبويه(٢) أن (أيمُن) مفرد همزته وصل مشتق من اليمن، ومذهب الفراء أنه جمع يمين، وهمزته قطع وصلت شذوذًا"(٣).

وما ذكره أبو حيان من أن (أَيْمُن) مفرد همزته وصل وقال: إنه مذهب سيبويه، هو رأي يونس بن حبيب شيخ سيبويه حكاه عن أبي عمرو، وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلًا في حديثه عن أداة التعريف (أل): "ولكن الألف كألف أيْمُ في " أيْمُ الله" وهي موصولة كما أن ألف أيْم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه. والدليل على أن ألف (أيم) ألف وصل قولهم: " أيمُ الله، ثم يقولون: لَيْمُ الله.." (٤).

وقال أيضًا: " وزعم يونس أن ألف أيْمُ موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف، كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيْمُن"(٥).

فهذا يبين أن الرأي ليونس بن حبيب أخذه عن أبي عمرو واتخذه سيبويه مذهبا له وعرف به مما جعل أبا حيان ينسبه إلى سيبويه فـ " أيمن" مفرد عند سيبويه وهمزته همزة وصل وهو مشتق من اليُمن ويدل على ذلك

(١) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١/٣، وأوضح المسالك: ٢٢٥/٣.

(٢) يراجع الكتاب: ٥٠٣/٣.

(٣) الموفور: ٥١٢.

(٤) الكتاب: ٣٢٤/٣، ٣٢٥.

(٥) الكتاب: ٥٠٣/٣.

حذف ألف (أيمن) في الوصل.

وخالف الفراء فقال: إن (أيمن) جمع يمين والأصل في همزته أن تكون همزة قطع إلا أنها وصلت شذوذًا كما ذكر أبو حيان في نصه السابق، وقيل وصلت تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال.

ونسب رأي يونس الذي حكاه عن أبي عمرو للبصريين، ونُسب رأي الفراء للكوفيين(١).

قال أبو البركات الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم: " أَيْمُن الله" جمع يمين ... والأصل في همزة (أيْمُن) أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع إلا أنها وُصلت لكثرة الاستعمال.

وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمْن وأن همزته همزة وصل(٢).

وما سبق يدل على أن اختيارات أبي حيان في الموفور وافقت في الغالب آراء سيبويه مما يدل على تأثره به وبآرائه.

هذا بالإضافة إلى مسائل الخلاف التي ذكرها أبو حيان في هذا الكتاب واختار فيها رأي البصريين(٣)، وعرضها في صورة مبسطة مما كان له دور في تيسير القواعد النحوية على الدارسين.

---

(١) يراجع: المقتضب: ٣٢٩/٢، النكت للأعلم: ٩٥٦، الإنصاف: ٤٠٤/١، ٤٠٧، شرح الكافية للرضي: ٣٣٧/٢، الأشموني: ٢٣٢/٤.

(٢) الإنصاف مسألة ٥٩، ٤٠٥/١، ٤٠٧ بتصرف واختصار.

(٣) منها على سبيل المثال:

الخلاف في أقسام المعارف. الموفور: ص ١٥٣، ١٥٤، **والخلاف في دخول اللام مع لكنّ حملًا على إنَّ** . الموفور: ص ٣٤٤، **الخلاف في رافع أسماء كان وأخواتها** في الموفور: ص: ٣٢٨، ٣٢٩، **الخلاف في الواو والياء من هو وهي** من الموفور: ص ١٥٦.

المبحث الثاني
مخالفات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور

بالرغم من أن أبا حيان في الموفور قد تأثر بسيبويه في آرائه واختياراته إلا أنه خالفه في بعض آرائه منها:

أن سيبويه في باب (ما النافية) أجاز إذا عطف على الخبر المنصوب الخفض على التوهم وذلك في نحو: " ما زيدٌ قائما ولا قاعد" حيث أجازه سيبويه في (ليس) وحملوا (ما) على (ليس).

وخالفه أبو حيان في ذلك وجعله قبيحًا.

قال أبو حيان: " وإذا عطفت على الخبر المرفوع أو المنصوب أو المخفوض وحرف العطف موجب فالرفع[١]، أو غير موجب وهو على منصوب فالنصب، وحكى سيبويه الخفض على التوهم وهو قبيح"[٢].

وهذا نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ فأجازه سيبويه فقال: " إنشادُ بعض العرب قول الفرزدق:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِين عَشِيرةً ... ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها[٣]

ومثله قول الفرزدق أيضًا:

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ[٤]

---

(١) مثل ما زيد قائما بل قاعد، وما زيد قائما لكن قاعدٌ، فيجب رفع " قاعد" وارتفاعه يكون على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن المعطوف بهما موجب و(ما) لا تعمل إلا في المنفي خلافًا ليونس فلا يمتنع عنده النصب. شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٤/١، الهمع: ٤٨٥/٢، حاشية الموفور: ٣٣٩.

(٢) الموفور: ص ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) البيت من الطويل يروى أيضًا للأحوص الرياحي.

يراجع الكتاب: ٦٥/١، والخصائص: ٢٥٤/٢، والإنصاف: ١٩٣/١، ٣٩٥، وشرح المفصل: ٥٢/٢، ٦٨/٥، الخزانة: ١٤٠/٢، ٥٠٧/٣.

والشاهد فيه: (ولا ناعب) حيث حُمل جر "ناعبٍ" على معنى تقدير الباء في " مصلحين في النية.

(٤) البيت من الطويل، وورد في الإنصاف: ١/ ٣٩٥، والهمع: ٨١/٢، وشرح شواهد المغني: ٢٩٩.

والمعنى: لم أزر سلمى لمحبة فيها ولا لدين أطالبها به، وإنما زرتها لغير ذلك، وبها أي: منها.

والشاهد فيه: جر (دين) عطفًا على موضع المصدر المجرور في (أن تكون) على تقدير اللام أي: لم أزر سلمى لكونها حبيبة ولا لديْنٍ أطلبه منها.

جره لأنه صار كأنه قال: لأنْ .

ومثله قول زهير:

بـدا لـيَ أنِّـي لسـتُ مُـدْرِكَ مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيَـا[1]

لمَّا كان الأول تُستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى، وكانت مما يلزم الأوَّلَ نووها في الحرف الآخر، حتى كأنَّهم قد تكلموا بها في الأول"[2].

-وفي باب لا للتبرئة[3].

ذهب سيبويه إلى أن موجب البناء التركيب مع (لا) فقال: (ولا) تعمل فيما بعدها فتنصبة بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[4].

وخالفه أبو حيان فقال عن البناء: " وموجبه قيل: التركيب مع لا، وقيل: التضمين معنى (مِنْ) وهو الصحيح"[5].

فخالف أبو حيان سيبويه في سبب بناء اسم (لا).

وما اختاره أبو حيان ذهب إليه شيخه ابن عصفور وهو أن موجب البناء التضمين معنى (مِن) الاستغراقية [6] وعلل ابن عصفور لذلك بأن ما

---

(١) البيت من الطويل ديوان زهير ٢٨٧، وورد في خزانة الأدب: ٦٦٥/٣، وشرح شواهد المغني: ٩٨، ٢٣٧.
المعنى: يبين الشاعر: أن المرء لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا . والشاهد فيه: جر (سابقٍ) على تقدير الباء في "مدرك" أي: لست بمدركٍ ولا سابقٍ. يراجع: الكتاب ١٦٥/١، ٢٩/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٦/٤

(٢) الكتاب: ٢٩/٣.

(٣) هي (لا) التي لنفي الجنس التي تعمل عمل (إنَّ) فهي من النواسخ التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٥) الموفور: ص ٤٧٧.

(٦) يراجع شرح الكافية للرضي: ٢٥٦/١.

بُني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركبه مع الحرف[١].

وخالف أبو حيان سيبويه واعترضه في الابتداء بالنكرة فقال في باب المبتدأ والخبر: "ولا يبتدأ بها من غير شرط ولا في ضرورة ولم يشترط سيبويه[٢] إلا الإفادة، ويدخل عليه رجل في الدار[٣].

فلم يشترط سيبويه للابتداء بالنكرة إلا الإفادة وتبعه في هذا الرأي ابن السراج وابن مالك[٤].

ولكن مخالفات أبي حيان لسيبويه جاءت قليلة[٥].

بالنسبة لموافقاته له، مما يدل على أنه يأخذ عنه ما يأخذه ويوافقه فيه عن اقتناع بعد تأمل وفكرٍ وروية.

وكذلك ما يخالفه فيه، وأن له شخصيته العلمية المستقلة وأنه لم يتأثر بسيبويه كل التأثر بالرغم من موافقته له في كثير من الآراء.

(١) الإنصاف: ٣١٣/١ مسألة ٥٣، أوضح المسالك: ٧/٢.

(٢) الكتاب: ٣٢٩/١، ٣٣٠، ويراجع الأصول: ٦٣/١.

(٣) الموفور: ٢٦٤.

(٤) يراجع: الأصول: ٦٣/١، منهج السالك: ١٥١/١.

(٥) يراجع في هذه المخالفات أيضًا: الموفور: ٢٩٧، ٢٩٨، والكتاب: ٤٦/١، ويراجع الموفور: ٥٩٣، ٥٩٤، والكتاب: ٦٠/٣

الفصل الثالث

الاتجاه النحوي لأبي حيان

في ضوء الموفور

الاتجاه النحوي لأبي حيان في ضوء الموفور

هذا الفصل يتحدث عن الاتجاه النحوي لأبي حيان وإبرازه من خلال كتاب الموفور.

فكتاب الموفور يعد نموذجا واقعيًا لتطبيق المذهب الأندلسي وإبراز سماته ؛ حيث جمع أبو حيان في مختصره هذا بين المذاهب النحوية السابقة على المذهب الأندلسي فذكر نحو البصريين وعلماءهم، وذكر نحو الكوفيين وعلماءهم، وذكر نحو البغداديين وعلماءهم، وكذلك نقل عن الأندلسيين حتى يُثبت مذهبهم ويبث قواعده من خلال كتبه.

- فنقل عن شيوخ البصرة وذكر آراءهم.

- **منهم عيسى بن عمر (ت ١٤٦هـ).**

حيث قال أبو حيان عن " إذن" وشروط نصبها المضارع: "إن وقع بعدها الحال ألغيت، أو المستقبل ووقعت صدرًا أعملت، أو غير صدريين متلازمين ألغيت، أو تقدمها حرف عطف فالإلغاء والإعمال، وحكى عيسى بن عمر إلغاءها على كل حال"(١).

أي أنها تهمل عنده مع استيفاء الشروط.

- **ومنهم أبو عمرو بن العلاء(٢) (ت١٥٤هـ) .**

فقد قال أبو حيان في المنصوب بعد (حبذا) " والمنصوب بعده إن كان جامدًا فتمييزًا أو مشتقًا كذلك، وهو مذهب أبي عمرو"(٣).

فاختار أبو حيان مذهب أبي عمرو وهو أنه منصوب على التمييز لا غير سواء أكان جامدًا أم مشتقًا.

---

(١) الموفور: ٥٨٠، ٥٨١ وذكر سيبويه رأيه في الكتاب ١٦/٣، ويراجع الموفور: ص ٦٠٩.

(٢) ذكره أبو حيان في مواضع منها: ص/٢٤٣، ٤٥٢، ٧٠٥.

(٣) الموفور: ص/٢٤٣، ويراجع: التذييل والتكميل: ١٦٩/١٠.

- **ومنهم الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ).**

فقد ذكره أبو حيان في مواضع مختلفة في الموفور[١].

فقال في همزة الوصل: " ومذهب الخليل أن الهمزة الداخلة على الأداة همزة قطع ومذهب غيره همزة وصل"[٢].

ومن علماء البصرة أيضًا:

- يونس بن حبيب فقد نقل عنه في مواطن مختلفة[٣].

فقال أبو حيان في الندبة: " ولا تلحق آخر النعت خلافًا ليونس"[٤].

كما خالفه في جعل (لكن) حرف استدراك لا حرف عطف فعدها أبو حيان من حروف العطف وقال: " ولكن خلافًا ليونس في (لكن)" [٥].

ونقل عن قطرب (ت ٢٠٦هـ).

فقال: " ولا يجازى بـ (كيف) خلافًا لقطرب"[٦].

ونقل عن الأخفش (ت٢١٥هـ) في مواطن مختلفة[٧].

فقال أبو حيان عن (فاعل نعم وبئس): " وإذا كان الفاعل ضميرًا لم يثن ولم يجمع استغناء بتثنية الممدوح أو المذموم وجمعه، وحكى الأخفش في الكبير[٨] له أن من العرب من يقول: نعما ونعموا"[٩]. فحكى تثنية هذا الضمير وجمعه مع بروزه.

---

(١) يراجع الموفور: ٣٨٣.

(٢) الموفور: ٦٨٠.

(٣) يراجع الموفور: ٥٦٨.

(٤) الموفور: ٤٥٧.

(٥) الموفور: ٥٣١.

(٦) الموفور: ٥٩٤.

(٧) يراجع الموفور ١٦٢، ١٧٩، ٣٩١، ٤٨٦، ٤٩١، ٥٠٥.

(٨) قال أبو حيان: " حكى أبو الحسن في كتابه الكبير عن أبي محمد وأبي صالح من العرب الأسديين: نعما رجليين الزيدان، ونعموا رجالًا الزيدون... منهج السالك: ٦١/٤، ٦٢، التذييل والتكميل: ١٢٤/١٠، حاشية الموفور: ٢٣٧.

(٩) الموفور: ٢٣٧.

ونقل أبو حيان عن آخرين من علماء البصرة فكتابه زاخر بآراء البصريين مثل الجرمي (٢٢٥هـ) [١]، والمازني (ت٢٤٩هـ) [٢]، والمبرد (ت٢٨٥هـ) [٣]، وغيرهم.

كما نقل عن الكوفيين وذكر علماءهم.

- **فنقل عن الكسائي: (ت١٨٩هـ)**

رأيه في أن ضمير الأمر أو القصة يجوز تفسيره بمفرد، وعند جمهور البصريين يفسر بجملة .

فقال أبو حيان: " وأما الغائب فمنه ما لا يحتاج إلى تفسير، ومنه ما يحتاجه، وهو قبلي وبعدي التعدي تفسره الجملة إن كان ضمير أمر أو قصة خلافًا للكسائي في إجازة تفسيره بمفرد"[٤].

- **ونقل عن الفراء (ت٢٠٧هـ).**

فقال: " والمشار عند الفراء أعرف من العَلَم"[٥].

وقال أيضًا عن (إذن): " وتكتب بالنون إن أعملت عند الفراء"[٦].

- ونقل كذلك عن ثعلب[٧] (ت٢٩١هـ) وغيره من الكوفيين[٨].
- كما نقل أبو حيان في كتابه الموفور عن أعلام النحويين من المدرسة البغدادية وذكر آراءهم .

---

(١) يراجع الموفور: ٥٧٧، ٥٣٣.

(٢) يراجع الموفور ٤٣٤، ٤٥٠، ٥٨٠، ٦٧٤.

(٣) يراجع الموفور: ١٥٥، ١٦٨، ٤٨٤، ٤٧٨، ٤٧٩.

(٤) الموفور: ١٦٠، ١٦١، ويراجع: ٣٨٨، ٦٠١.

(٥) الموفور: ١٥٥.

(٦) الموفور: ٥٨٠، ويراجع: ص ٤٣٨.

(٧) يراجع الموفور: ٦٥٤، ٦٨٩.

(٨) يراجع الموفور: ٢٢٤.

- ممـن غلبـت علـيهم النزعـة البصـرية فنقـل عـن أبـي إسـحاق الزجـاج[١](ت٣١٠هـ)، وأبـي بكـر بـن السـراج (ت٣١٦هـ) [٢]، والزجاجي ت (٣٣٧هـ) [٣]. وغيرهم.

وممن جمع بين النزعتين:

- نقل عن أبي الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ) [٤].

فقال: " وحروف القسم: تقدمت، وأصلها: الباء والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، ويجوز إظهار الفعل من الباء لا مع الواو خلافًا لابن كيسان في الواو"[٥].

فأشار أبو حيان إلى مذهب ابن كيسان في أنه يجوز عنده إظهار الفعل مع الواو، فأجاز: حلفت والله لأقومَنَّ، وأقسمت والله لأخرجَنَّ[٦].

كما نقل عن المتأخرين في العراق:

- منهم أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) [٧].
- وأبو علي الفارسي (ن٣٧٧هـ) [٨].
- وأبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) [٩] وغيرهم.

---

(١) يراجع الموفور: ص ٢٩٨، ٣٤٦، ٤١٤.

(٢) يراجع الموفور: ص ٥١٤.

(٣) يراجع الموفور: ص ٤١٤، ٦١٤.

(٤) يراجع الموفور: ص ٢٤١.

(٥) الموفور: ص / ٥٠٦.

(٦) يراجع التذييل والتكميل: ٣٤٣/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٨٢/٦.

(٧) ذكره في باب (التعجب) يراجع الموفور ص ٢٥٠.

(٨) ذكره في باب (النائب عن الفاعل)، وباب (النواسخ) وغيرها. يراجع الموفور ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٠٨، ٤٩٦.

(٩) ذكره في باب الجمع ص / ٦٨٩، وفي باب (المفعول معه) ص / ٤٤٥.

كما نقل كذلك عن أعلام المدرسة الأندلسية

- كالأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) [١].
- وابن الطراوة (٥٢٨هـ) [٢].
- والسهيلي (ت٥٨١هـ) [٣]. وغيرهم[٤].

ولم ينقل أبو حيان في كتابه الموفور عن النحويين السابقين فحسب، بل يوافقهم أحيانًا، ويخالفهم أحيانًا أخرى.

فيوافق البصريين في كثير من الآراء[٥] من أن ضمير الأمر أو القصة لغائب تفسره الجملة ولا يجوز تفسيره بمفرد[٦].

- وأنه لا يجوز تقديم الفاعل إلا ضرورة[٧].
- وأنه لا يجوز التعجب من ظاهر السبب كالعاهات والألوان[٨].
- أن الياء من تفعلين ضمير وليست علامة تأنيث[٩].
- أن الألف زائدة في (أنا) خلافًا للكوفيين[١٠].

ونراه يخالفهم في بعض آرائهم[١١].

فخالف يونس بن حبيب في باب الندبة فقد أجاز يونس أن تلحق

---

(١) ذكره في باب (الموصول)، يراجع الموفور ص/ ٢٠٠.

(٢) ذكره في باب (النواسخ)، يراجع الموفور ص: ٣١٠، ٣٥٥.

(٣) ذكره في باب (النائب عن الفاعل)، الموفور ص ٢٥٥.

(٤) يراجع الموفور: ٣٦٢، ٤٤٨.

(٥) يراجع الموفور/ ٥٩، ١٥٣، ١٥٧، ٢١٢، ١٥١، ١٥٦.

(٦) الموفور/ ١٦٠.

(٧) الموفور/ ١٨٠.

(٨) الموفور/ ٢٤٥.

(٩) الموفور/١٥٩، ١٦٠.

(١٠) الموفور/ ١٦٠.

(١١) فخالف عيسى بن عمر في باب غير المنصرف. الموفور ص: ٦٠٨، ٦٠٩.

علامـة الندبـة آخـر النعـت فيجيـز: " وا زيـدُ الظريفـاه"(١). ومنـع أبـو حيـان ذلك(٢).

وخالف سيبويه في أن (مهمَا) مركبة من (مه، ما) وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة(٣).

وخالف الأخفش في أن (ما) التعجبية عنده نكرة موصوفة(٤)، وذهب أبو حيان إلى أن (ما) التعجبية نكرة تامة غير موصوفة(٥).

وخـالف المبـرد فـي بـاب (الاسـتثناء) (٦) حيـث أجـاز المبـرد فعليـة (حاشـى) فقال: " والحرف (إلا وحاشـى) في مذهب سيبويه خلافًا للمبرد، إذ أجاز فعليتها"(٧).

ويوافق الكوفيين أيضًا في بعض آرائهم(٨).

فـوافقهم فـي أن رافـع الفعـل المضـارع سـلامته مـن العوامـل الناصـبة والجازمـة فقال: "ويرفـع الفعل إذا عري من ناصب وجازم"(٩)، وهو مذهب كوفي(١٠).

ووافقهم في مجيء أسماء الإشارة موصولات فقال: وأجاز الكوفيون

---

(١) يراجع الكتاب: ٢٢٦/٢.

(٢) يراجع الموفور ص: ٤٥٧.

(٣) الموفور ص ٥٩٣، ويراجع الكتاب: ٦٠/٣.

(٤) في أحد قوليه، وهي عنده معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة. يراجع: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١/٣.

(٥) الموفور: ص ٢١١، ويراجع الموفور: ص ٦٥، ٤٨٦، ٣٦٩.

(٦) الموفور ص: ٦٧، ٦٨، ٤٣٠، ٦٢٣.

(٧) الموفور ص: ٤٣٢، ٤٣٣، ويراجع : الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩، والمقتضب: ٣٩١/٤.

(٨) الموفور ص: ٧٠.

(٩) الموفور ص: ١٤٨.

(١٠) يراجع في رافع المضارع: الكتاب ٩/٣، أسرار العربية ٢٨، شرح التسهيل لابن مالك: ٥/٤.

في أسماء الإشارة كلها، وفي الأسماء الجوامد المعرفة بالألف واللام أن تستعمل موصولات"[١].

وخالف أبو حيان الكوفيين في آراء متعددة[٢].

فخالفهم في باب (عطف النسق) حيث زادوا في أدوات العطف (كيف، وأين ، وهلا) فرد أبو حيان ذلك فقال: " ولا يعطف بكيف وأين وهلا خلافًا للكوفيين"[٣].

وخالف الكسائي في باب (إعمال اسم الفاعل)، حيث أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي، ومنع أبو حيان العمل، وأوجب الإضافة فقال: " اسم الفاعل ذو (أل) يعمل مطلقًا، ودونها ماضيًا وهو متعد لواحد فالإضافة، ولا يجوز العمل خلافًا للكسائي[٤].

كذلك وافق أبو حيان المتأخرين في مواضع منها:

باب المفعول معه فقال أبو حيان: " وزعم الصيمري أنه ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز " كل رجل وضيعته"[٥].

وقال أيضًا في هذا الباب: " واتفقوا على منع تقديمه، وأجاز ابن جني توسطه ومنعه غيره"[٦]، وخالفهم كذلك في بعض المواضع[٧].

وخالف البغداديين في باب (عطف النسق) حيث زاد البغداديون في حروف العطف (ليس)، ورد أبو حيان ذلك فقال: وليس لا يعطف بها

---

(١) الموفور: ١٩٠، ويراجع: معاني القرآن للفراء: ١٣٨/١، والإنصاف: ٢٣٦/٢: ٢٤١.

(٢) يراجع الموفور: ٧٠، ٧١، ٧٢.

(٣) الموفور : ٥٣١، ٥٣٢ بتصرف، ويراجع ص ٥٣٥، ٥٤٨.

(٤) الموفور ص: ٣٨٧، ٣٨٨.

(٥) الموفور ص/ ٤٤٤.

(٦) الموفور ص: ٤٤٥، ويراجع الموفور: ٤٧١، ٤٩٦.

(٧) يراجع الموفور ص: ٧٤، ٧٥، ٣٧٠، ٥٣٧، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٥٥٦.

خلافًا للبغداديين"[١].

كذلك خالف الأندلسيين[٢] فخالف ابن الطراوة حينما أجاز مجيء (كأن) للظن[٣]، وخالف الأندلسيين في حتى، حيث لم يجز الأندلسيون الجر بحتى ولا العطف بها حتى يكون الفعل الواقع بعد حتى عاملًا في ضمير الاسم الذي قبلها، ولم يشترط البصريون وأبو حيان ذلك[٤].

فجمع أبو حيان في كتابه بين مذاهب النحو المختلفة إلا أنه كان ذا رأي وبصيرة، وذا فكر واختيار وهذا ما يتميز به أصحاب المذهب الأندلسي.

كما جمع في كتاب الموفور بين المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية، وكذلك استخدم مصطلحات المتأخرين[٥].

فاستخدم المصطلحات البصرية مثل : ألقاب الإعراب ولم يقل: أنواع الإعراب تابعًا في ذلك سيبويه، واستعمل مصطلح المنصرف وغير المنصرف وهو مصطلح بصري، والكوفيون يسمونه ما يُجْرى وما لا يُجرى[٦]، واستعمل مصطلح الأسماء الستة، والكوفيون يسمونه الأسماء المضافة[٧].

وقال المضمر هو مصطلح بصري[٨]. وقال : حروف الجر

---

(١) الموفور ص: ٥٣١.

(٢) يراجع الموفور: ٧٥، ٧٦.

(٣) الموفور ص/ ٣٥٥.

(٤) الموفور ص/٥٠١.

(٥) الموفور: ص ١٤٧.

(٦) يراجع الموفور: ٦٠٣، ٦٠٦، المدارس النحوية: ص ١٦٧، والمصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين: ص ١٠.

(٧) يراجع الموفور: ١٤٩، ومعاني القرآن للفراء: ٤٠٩/١.

(٨) الموفور: ص ١٥٦.

والكوفيون يقولون الخفض[١]، واستعمل المفعول معه والمفعول من أجله، والكوفيون يسمونها أشباه مفاعيل ولا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به[٢].

وقال ضمير الفصل، والكوفيون يسمونه: العماد[٣].

واستخدم المصطلحات الكوفية مثل:

النعت، ويسميه البصريون الصفة والوصف[٤].

كما استعمل مصطلحات المتأخرين مثل:

باب الإخبار، وهو تسمية المتأخرين، ويطلق عليه المتقدمون : باب السبك[٥]، نحو: الذي يطير فيغضب زيدًا الذباب، ومثل باب الإعمال[٦]، وأطلق عليه جل النحويين باب التنازع وأطلق عليه سيبويه " باب الفاعلين، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك[٧].

وهذا مما يبين سمات المذهب الأندلسي الذي ينتمي إليه أبو حيان، وبالرغم من ذلك فقد مال إلى المذهب البصري فاتجاهه بصري، وهذا ما جعله يرجح أغلب آراء البصريين ويخالفهم نادرًا.

---

(١) الموفور: ص٤٨٤، ٤٨٧

(٢) يراجع الموفور: ٤٤٤، ٤٤٦، وهمع الهوامع: ١٦٥/١، والمدارس النحوية ص ١٦٦.

(٣) الموفور: ص ٣٨٣.

(٤) الموفور: ص ٥١٧، ويراجع شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٢/٢، والمصطلح النحوي: ص ١٠.

(٥) الموفور: ص: ٢٢٠، والتصريح: ٤٣٣/٢.

(٦) الموفور: ص ٥٥٩.

(٧) الكتاب ٧٣/١.

فمن مواضع موافقته لهم أنه وافقهم في:

١- أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال(١).

٢- أن المصدر أصل والفعل مأخوذ منه(٢).

٣- تركيب حبذا واسميتها(٣).

٤- فعلية نعم وبئس وليس(٤).

٥- منع نداء ما فيه (أل) إلا ضرورة(٥).

٦- منع مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان(٦).

٧- منع العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض(٧).

٨- منع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بالفصل أو التأكيد بمثله منفصلا(٨).

٩- إن إعمال الثاني في باب الإعمال أولى من الأول(٩).

وقد خالف أبو حيان البصريين في مسائل قليلة منها:

- منع تقديم خبر ليس عليها(١٠).
- أنه يجوز في أسماء الإشارة كلها وفي الأسماء الجوامد المعرفة بالألف واللام أن تستعمل موصولات(١١).

---

(١) الموفور: ص ١٤٦، ١٤٧، وارتشاف الضرب: ٤١٣/١.

(٢) الموفور: ١٤٤، ويراجع الإنصاف: ٢٣٥/١ – م- ٢٨.

(٣) الموفور: ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٤) الموفور: ص ٢٣٠، ٢٩٢، والإنصاف: ٩٧/١ – م – ١٤.

(٥) الموفور: ص ٤٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٢.

(٦) الموفور: ص ٤٩٢، والإنصاف: ٣٧٠/١ – م –٥٤.

(٧) الموفور: ص ٤٢٢، والإنصاف ٢/ ٤٦٣– م– ٦٥.

(٨) الموفور: ص ٤٢٢، والإنصاف: ٤٧٤/٢ –م –٦٦.

(٩) الموفور: ص ٤٢٢، والإنصاف ٨٣/١ م –١٣.

(١٠) الموفور: ص ٢٩٧، ٢٩٨، الإنصاف: ١٦٠/١– م– ١٨.

(١١) الموفور: ص ١٩٠، ١٩١، والإنصاف ٢/ ٧٢٢ – م– ١٠٤.

تتمة:

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ذكر بعض الأمثلة والآراء الخاصة بالمذهب الأندلسي الذي ينتسب إليه " ابن عصفور وأبو حيان" ومنها:

- منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياسًا نحو: " جاء الذي ضربت نفسه"(١).

حيث قال الأشموني: " ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة"(٢).

- اعتبارهم نصب " غير" في الاستثناء كنصب المستثنى بإلا، قال ابن هشام:
- " وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم واختاره ابن عصفور"(٣).
- قصر حذف (أن) الداخلة على المضارع على السماع سواء أبقى منصوبًا أم رفع.

قال الأشموني: " وذهب قوم إلى أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقًا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح"(٤).

ومنها كذلك على سبيل المثال:

- ما أضافه أبو حيان في مواضع استتار الضمير وجوبًا في فاعل اسم الفعل المضارع للمتكلم، فقد اتفق النحاة على وجوب استتار الضمير في عدة مواضع(٥).

وزاد أبو حيان استتاره في اسم الفعل المضارع للمتكلم نحو: أوه

---

(١) أي: ضربته نفسه ؛ لأن التوكيد ينافي الحذف.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٧٢.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/١٨٠.

(٤) شرح الأشموني: ٣/٣١٥، ويراجع: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٧٣: ١٧٥.

(٥) يراجع: الأشموني: ١/١١٢، ١١٣.

بمعنى: أتوجع، ونحو (أف) بمعنى أتضجر[١].

فقال في تعليقه على قول ابن مالك عن الضمير: " فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه واسم فعل الأمر،: " وقوله واسم فعل الأمر مثاله نزال...، ونقص المصنف قسما لم يذكره- الضمير فيه واجب الاستتار وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ونحوها، فكان ينبغي أن يقول وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله"[٢].

- **ومنه ما ورد:**

في سبب المجئ بنون الوقاية مع الكلمة:

اختلف العلماء على عدة أقوال: فقيل جيء بها لوقاية الفعل من الكسر، وقيل: للفصل بين الفعل والضمير .

وانفرد الجزولي بقوله: " إن سبب المجيء بها سلامة كل ما بني عليه.

فقال اللورقي[٣]: وإنما زيدت هذه النون لتقي الفعل من أخ الجر وهو الكسر، ولهذا سميت نون الوقاية ... وقال بعضهم: " أتى بها للفصل بين الضمير والفعل.

وقال المؤلف: ليسلم لكل واحد منهما ما بني عليه من فتح أو وقف،

---

(١) يراجع همع الهوامع: ٦١/١.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان: ٢٤٤/١، ويراجع همع الهوامع: ٦٢/١، وخصائص مذهب الأندلس النحوي: ٧٠.

(٣) هو: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي أبو محمد المعروف بعلم الدين اللورقي المولود سنة ٥٧٥هـ كان إمامًا في العربية. ويروى أنه التقى بأبي موسى الجزولي وتدارس معه مقدمته. من مؤلفاته: شرح المفصل للزمخشري، وشرح الجزولية الذي سماه المباحث الكاملية. توفى في دمشق سنة ٦٦١هـ . البداية والنهاية ٢٤٣/٣، بغية الوعاة ٢٥٠/٢.

أما الوقف ففي نحو: (قَدْني وقَطْني) ... وأما الفتح فنحو: ضَرَبَني.." [١].

ومن مواضع حذف الخبر وجوبًا عند الجمهور: إذا وقع الخبر خبر قَسَم صريح نحو: لعمرك وأيمن الله، وأمانة الله.

وأجاز ابن عصفور أن يكون المحذوف هنا المبتدأ، قال ابن هشام: " وجزم كثير من النحويين في نحو: عمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن- بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ؛ ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر [٢] لعدم تعينه عنده"[٣].

- ومن المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا مثل: أمامك رجلٌ، عند رجل مالٌ. والمجرور مثل: لك مالٌ، وفي الدار رجلٌ، واشترط السهيلي في ذلك أن يكون المجرور معرفة[٤].
- **وفي أقسام الخبر:**

اختلف النحويون في الظرف والمجرور التامين هل هما من قبيل المفردات أم من قبيل الجمل؟

ذهب أبو حيان إلى أنهما من قبيل المفردات على جهة الوجوب فقال: " والخبر مفرد: هو الأول أو منزل منزلته، أو موضوع موضع ما هو الأول وهو الظرف والمجرور التامان، وهما من قبيل المفردات لا من قبيل الجمل على جهة الوجوب، ولا على جهة الجواز على حسب العامل خلافًا لزاعميها"[٥].

فالخبر الظرف أو المجرور التامان من قبيل المفردات عند أبي حيان

---

(١) المباحث الكاملية: للورقي ص ٢٠٧، ٢٠٨، ويراجع خصائص مذهب الأندلس: ص ٧٠.

(٢) يراجع شرح الجمل: ٢٣٣، والمقرب: ٨٤/١، ٨٥.

(٣) مغني اللبيب: ١٦٣/٢، والتصريح على التوضيح: ١٨٠/١، وخصائص مذهب الأندلس: ٧٣.

(٤) يراجع نتائج الفكر للسهيلي : ص ٤٠٩، ويراجع: التذييل والتكميل: ٣٢٩/٣، والموفور: ٢٦٣.

(٥) الموفور: ص ٢٦٥.

على جهة الوجوب لا من قبيل الجمل وهو في ذلك تابع لما ذهب إليه ابن عصفور، وعلى ذلك فإن قولك: زيد عندك وزيد في الدار يكون تأويله: زيد مستقر عندك وزيد مستقر في الدار، وهذا مذهب جمهور البصريين وابن مالك(١).

وذهب الزمخشري إلى أنهما من قبيل الجمل(٢). نحو: زيد عندك أي: زيد استقر عندك، وذهب ابن هشام إلى أنه يجوز أن يكون الإخبار بالظروف والمجرورات من قبيل الجُمل ويجوز أن يكون من قبيل المفردات، وذلك على حسب العمل فيهما الذي ناب الظرف منابه(٣).

- **وفي حذف رابط جملة الخبر بالمبتدأ:**

قال أبو حيان: " والضمير الذي في الخبر لا يجوز حذفه إلا إن ارتفع مبتدأ أو انخفض بحرف ولم يؤد تهيئة وقطع وفي الضرورة، وإن انتصب بفعل أو ما مجراه"(٤).

فمذهب أبي حيان أن الضمير الذي يكون في خبر المبتدأ إن كان مرفوعًا لم يجز حذفه إلا إن ارتفع مبتدأ مثل: زيد هو القائم، فإنه يجوز حذفه فنقول: زيد القائم ويكون (القائم) خبرًا لمبتدأ مضمر إذ لا مانع من ذلك وهو في ذلك تابع لابن عصفور، وفي موضع آخر قال: " إن كان مرفوعًا لم يجز حذفه سواء أكان مبتدأ أم غيره"(٥).

وإن كان الضمير مخفوضًا بحرف ولم يؤد إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فإنه يجوز حذفه نحو: السمن منوان بدرهم أي منوان منه بدرهم

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٤.

(٢) يراجع المفصل: ص ٢٤.

(٣) يراجع: مغني اللبيب: ٤٤٨/٢، ويراجع الموفور: ٢٦٥.

(٤) الموفور: ٢٦٨.

(٥) التذييل والتكميل: ٤١/٤.

فحذفت (منه) لفهم المعنى[١].

وإن كان الضمير منصوبًا بفعل أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين فإنه يجوز ذلك في الضرورة[٢]، وهو مذهب سيبويه والبصريين[٣].

- **وعن ظن وأخواتها:**

عد ابن أبي الربيع (ضرب) من أخوات ظن وذلك نقله عنه السيوطي قائلًا: "وذهب ابن أبي الربيع إلى أن (ضرب) بمعنى (صيّر) متعد لاثنين مطلقًا، مع المثل وغيره نحو: ضربتُ الفضةَ خلخالًا"[٤].

- **وعن ترخيم المستغاث:**

أن المشهور بين النحويين عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقًا[٥].

وانفرد ابن خروف بإجازة ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة[٦].

- **وفي تثنية (أَيّ وأيَّة):**

ذهب جمهور النحاة إلى أن ما يثنى من الأسماء الموصولة (الذي والتي) فقط، وذهب ابن خروف إلى جواز تثنية (أيّ وأيّة، وذلك فيما نقله عنه (الشريشي) في قوله: " وتثنية (الذي) اللذان، وجمعها (الذين) وتثنية (التي) اللتان، وجمعها اللاتي واللات واللوات واللائي واللاء، ولا يثنى ولا يجمع غيرهما، وزعم ابن خروف: أن (أيّا وأيّة) يثنيان، فيقال في تثنيتهما أيان وأيتان"[٧].

وآراء النحويين الأندلسيين واختياراتهم نتجت عن اجتهادهم وعكوفهم

---

(١) التذييل والتكميل: ٤/٤١، ٤٢.

(٢) الموفور حاشية ص: ٢٦٨ بتصرف.

(٣) يراجع الكتاب: ١/٨٤: ٨٦، والمقتضب: ٤/٢٥٢، وتمهيد القواعد: ٢/٩٩٢.

(٤) همع الهوامع ١/١٥١، ويراجع التذييل والتكميل ٢/٨٣، وخصائص مذهب الأندلس ص: ٧٦.

(٥) همع الهوامع: ١/١٨١.

(٦) همع الهوامع : ١/١٨١، وخصائص مذهب الأندلس: ٨٣.

(٧) التعليقات الوفية للشريشي: ٢/١٢ ومذهب الأندلس: ص ٨٨، ٨٩ بتصرف.

وتأملهم القواعد التي وضعها من سبقهم من البصريين والكوفيين والبغداديين وكان هدفهم يتمثل فيما يأتي:

١- استقلالهم بمذهب نحوي يعبر عن آرائهم وفكرهم واختياراتهم وإثبات قواعد هذا المذهب في مؤلفاتهم.

٢- تيسير النحو العربي عن طريق الاهتمام بالكتب المشرقية وشرحها مثل كتاب سيبويه وكتاب الجُمل للزجاجي حتى يسهل فهمها على المتعلمين وعن طريق وضع المتون النحوية المتنوعة التي جمعت قواعد النحو نثرًا ونظمًا للمبتدئين حتى يسهل حفظها.

٣- حفظ التراث النحوي للعلماء السابقين أصحاب الفضل في وضع هذا العلم.

يقول ابن خلدون: " وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرًا من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله ... وبالجملة فالتأليف في هذا الفن أكثر من أن تُحصى أو يحاط بها وطرق التعليم فيها مختلفة ... والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طُرُقهم"(١).

فكثر التأليف في المذهب النحوي الأندلسي، كما حدث في المذاهب النحوية التي سبقته، مما يدل على أنه محط اهتمام الباحثين والدارسين منذ ظهوره إلى يومنا هذا.

(١) مقدمة ابن خلدون: الفصل السادس والثلاثون في علوم اللسان العربي: علم النحو ص ٥٤٧ باختصار طبعة – المكتبة التجارية الكبرى.

الخاتمة

وتشتمل على :

١- إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.

٢- الفهارس.

-فهرس الشواهد القرآنية.

-فهرس الشواهد الشعرية.

-ثبت المصادر والمراجع.

-فهرس الموضوعات.

١-إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.

الحمد لله بدءًا وختما، وأصلي وأسلم على صاحب الخلق العظيم سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فيعرض هذا البحث، أثر كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتب النحويين الأندلسيين ، واتخذت كتاب الموفور من شرح ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) نموذجًا.

وجاء في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وكان من أهم نتائج هذا البحث ما يأتي:

١- أن كتاب سيبويه قد احتفى به الأندلسيون حتى أصبح الكتاب النحويّ الأول عندهم؛ إذ كان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية.

٢- بين البحث مكانة كتاب سيبويه في نفوس الأندلسيين وتعلقهم بما ورد فيه، وعكوفهم على مدارسته بينهم، وظهر ذلك جليّا في كثْرة شروحه التي أسهمت مساهمة فعالة في تيسير القواعد النحوية والصرفية وتثبيتها، وتطور الدرس النحوي من خلالها.

٣- أن أبا حيان أحد علماء الأندلس الذين اهتموا في كتاب الموفور بما كان لسيبويه من آراء نحوية وصرفية.

٤- أن أبا حيان نقل عن كتاب سيبويه مُلخِّصًا كلامه في عبارة دقيقة مفيدة، موجزة، محتفظًا بما كان لشيوخ سيبويه من آراء نحوية وصرفية وحكايات عربية.

٥- بين البحث تأثير كتاب سيبويه في كتاب الموفور لأبي حيان؛ حيث أخذ أبو حيان فيه كثيرًا عن كتاب سيبويه، فتناول نصوصه بأسلوب ميسر؛ مما يثبت مساهمة أبي حيان في تطوير النقل عن سيبويه تيسيرًا على الدراسين والباحثين.

ومن أبرز النقاط التي اتبعها في الأخذ عنه وأظهرت تأثره به:

- أنه أحيانًا يصرح بعبارة صاحب الكتاب وهذا قليل(١).
- أن أبا حيان يأخذ عن سيبويه مصرحًا باسمه ذاكرًا رأيه وذلك في مواطن كثيرة من كتاب الموفور(٢).
- كثيرًا ما يُضمن أبو حيان نصه في الموفور كلام سيبويه بعبارة مختصرة دون تصريح باسم سيبويه(٣).
- يهتم بنقل حكايات سيبويه عن العرب(٤).
- يهتم بذكر بعض التعريفات النحوية التي ذكرت في كتاب سيبويه(٥).
- يحرص أبو حيان على ذكر المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه(٦).

٦- وضح البحث موقف أبي حيان من سيبويه من خلال الموفور، والذي تمثل في أمرين :

الأمر الأول: في موافقات أبي حيان لسيبويه، حيث وافقه في مواطن كثيرة منها:

- أنه وافقه في باب الإعمال: أن يعمل الثاني ويضمر في الأول مفردًا نحو: "قام قام زيدٌ" فزيدٌ فاعل بالثاني(٧).
- ووافقه في أنه لا يجوز تقديم معمول خبر كان مع الخبر على الاسم مثل: "كان طعامك آكلا زيدٌ"(٨).

---

(١) يراجع البحث ص: ٩١٦.

(٢) يراجع البحث ص: ٩١٧.

(٣) يراجع البحث ص: ٩٢٧.

(٤) يراجع البحث ص: ٩٣٣.

(٥) يراجع البحث ص: ٩٣٧.

(٦) يراجع البحث ص: ٩٣٧.

(٧) الموفور: ١٦١، ١٦٢، والكتاب: ٧٩/١، والبحث ص: ٩٣٧.

(٨) الكتاب: ٧٠/١، والموفور: ٣٠٣، ٣٠٤، والبحث ص: ٩٣٧.

- اختار أبو حيان رأي سيبويه في أن ياء المخاطبة من (تفعلين) اسم فهي ضمير[١].
- واختار مذهب سيبويه في إفراد لبيك وتثنيتها، فوافقه في أنها تثنية (لبّ) ورد رأي يونس بن حبيب في أنها مفرد[٢].
- ووافقه مقدمًا رأيه في باب الموصول عن صلة (ما) المصدرية وأنها لا توصل إلا بالفعل[٣].
- ووافقه في أن المصدر أصل المشتقات وأن الفعل مأخوذ منه[٤].
- ووافقه في القول بحرفية (حاشى) [٥].
- ووافقه في أن ناصب المنادى هو فعل مضمر لزومًا تقديره أدعو أو أنادى حذف وناب عنه حرف النداء[٦].
- ووافقه في القول بأن الشاعر إذا اضطر في نداء المفرد نونه مضمومًا[٧].
- وافقه في أن اسم (لا) التبرئة إذا كان مثنى أو جمعًا سالمًا لمذكر كان مبنيًا قياسا على المفرد[٨].
- أنه اختار رأي سيبويه في الخلاف في المصادر المنصوبة القائمة مقام الحال في نحو: " كلمته مشافهة ولقيته فجأة" بين كونها قياسية أو سماعية، وأن سيبويه يقصر ذلك على السماع[٩].

---

(١) البحث ص: ٩٤١.

(٢) يراجع الكتاب ٣٢٠/١، والموفور: ٥٦٨، والبحث ص: ٩٣٨، ٩٣٩.

(٣) الكتاب: ٣٥٠/٢، الموفور: ١٩٩، ٢٠٠، والبحث ص: ٩٤٠.

(٤) يراجع الكتاب: ١٢/١، الموفور: ص ١٤٤، والبحث ص ٩٤١.

(٥) يراجع الكتاب: ٣٠٩/٢، ٣٤٩، الموفور: ص ٤٣٣، والبحث ص ٩٤١.

(٦) يراجع الكتاب: ٨٢/٢، الموفور: ص ٤٤٩، والبحث ص ٩٤٢.

(٧) الكتاب: ٢٠٢/٢، ٢٠٣، والموفور: ص ٤٥٢، والبحث ص ٩٤٢.

(٨) يراجع الكتاب: ٢٧٨/٢، والموفور: ٤٧٨، والبحث ص: ٩٤٣.

(٩) يراجع الكتاب: ٣٧٠/١، ٣٧١، والموفور: ٥٧٤، والبحث ص: ٩٤٣.

- ووافقه في أن (ما) التعجبية نكرة تامة غير موصوفة مبتدأ عند سيبويه وهي بمعنى شيء، وما بعدها خبر(١).
- ووافق مذهب سيبويه في أن (أيمُن) في باب القسم مفرد همزته همزة وصل مشتق من اليُمن(٢).
- وقد جاءت موافقات أبي حيان لسيبويه مصرحًا بعبارة: " وفاقا لسيبويه"، أو معقبًا على رأيه بعبارة " وهو الصحيح" أو بتقديم رأيه على الآراء الأخرى وهذا كثير. وهو الغالب في كتاب الموفور وهذا يدل على أن اختيارات أبي حيان في الموفور وافقت في الغالب آراء سيبويه؛ مما يدل على تأثره به وبكتابه.

الأمر الثاني الذي يوضح موقف أبي حيان من سيبويه تمثل في مخالفات أبي حيان لسيبويه، فقد خالفه في عدة مواطن في الموفور منها:

- أن سيبويه في (ما النافية) أجاز إذا عُطف على الخبر المنصوب الخفض على التوهم وذلك في نحو: "ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ" وخالفه أبو حيان في ذلك وجعله قبيحًا(٣).
- وخالفه في باب لا التبرئة، حيث ذهب سيبويه إلى أن موجب البناء التركيب مع (لا)، وخالفه أبو حيان بأن الصحيح عنده التضمين معنى (مِنْ) الاستغراقية(٤).
- وقد جاءت مخالفات أبي حيان لسيبويه قليلة بالنسبة لموافقاته له، مما يدل على أنه يأخذ عنه ما يأخذه ويوافقه فيه عن اقتناع بعد تأمل وفكر وروية، وكذلك ما يخالفه فيه فلم يتأثر به كل التأثر بالرغم من موافقته له في كثير من الآراء، فله شخصيته العلمية المستقلة.

---

(١) يراجع الكتاب: ٧٢/١، ٧٣، الموفور: ٢١١، ٢٤٩، البحث ص: ٩٤٥.

(٢) يراجع الكتاب: ٥٠٣/٣، الموفور: ٥١٢، البحث ص: ٩٤٦.

(٣) يراجع الكتاب: ٦٥/١، والموفور: ٣٣٩، ٣٤٠، والبحث ص: ٩٤٨.

(٤) يراجع الكتاب: ٢٧٤/٢، والموفور: ص ٤٧٧ن والبحث ص: ٩٤٩.

٧- تبين من خلال البحث أن الاتجاه النحويّ لأبي حيان من خلال "الموفور" أنه يميل إلى المذهب البصريّ، فاتجاهه بصري، وهذا ما جعله يرجح أغلب آراء البصريين ويخالفهم نادرًا(١).

أما مذهبه الأندلسي الذي ينتمي إليه فقد ظهرت سماته في هذا الكتاب.

٨- أن آراء النحويين الأندلسيين واختياراتهم، نتجت عن اجتهادهم وعكوفهم وتأملهم القواعد التي وضعها مَن سبقهم من البصريين والكوفيين والبغداديين، وكان هدفهم يتمثل في:

- استقلالهم بمذهب نحوي يعبر عن آرائهم وفكرهم واختياراتهم، وإثبات قواعدهم في مؤلفاتهم .
- تيسير قواعد النحو العربي حتى يسهل فهمها على المتعلمين، عن طريق كثرة الشروح.
- الإكثار من المتون والمختصرات التي جمعت قواعد النحو تيسيرًا على المبتدئين حتى يسهل حفظها.
- حفظ التراث النحوي لعلماء المذاهب السابقة خشية الذهاب بها.

وقد تحققت هذه الأهداف التي سعوْا إليها في ظل هذا المذهب الأندلسي.

هذا وما زال كتاب سيبويه جديرًا بالبحث والتأمل، وما زالت كتب النحو الأندلسي غنية بمواضع الدراسة والبحث، وتنتظر الجهود المشكورة من الباحثين ليكشفوا عن مكنونها وعن دورها في تيسير القواعد العربية.

أسأل الله تعالى العليّ القدير أن يلهمنا الصواب والرشاد وأن يعفو عن الزلات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

---

(١) يراجع البحث ص: ٩٦٠ ، ٩٦١

١ – الفهارس

فهرس الشواهد القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
النحل	١١٦	٩٥٠
مريم	٩٧	٩٠٧
الأنبياء	٢٦	٩٣٠
الأنبياء	٣٤	٩٥٥
ص	٢٦	٩٥٠
الزخرف	٣	٩٠٧
الدخان	٥٨	٩٠٧

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	البحر	رقم الصفحة
مَشَائيمُ لَيْسوا مُصْلِحِين عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها	من الطويل	٩٥٨
وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ	من الطويل	٩٥٨
كم عمةً لكَ يا جريرُ وخالةً فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري	من الكامل	٩٤٢
دعوْتُ لِما نابَنيْ مِسْوَرًا فَلَبَّي فلَبَّيْ يدَيْ مِسْوَرِ	المتقارب	٩٤٩
أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبَا لَكَا وَحَسَبوا أنَّك لا أخا لَكَا وأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالكا	الرجز	٩٤٩
سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ولَيْسَ عليْكَ يا مطرُ السلامُ	الوافر	٩٢٩
بدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيَا	من الطويل	٩٥٩

ثبت المصادر والمراجع

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د./ مصطفى النماس ط ١ – ١٩٨٩م

(٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق د/ محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ومطبعة الترقي – دمشق ١٩٥٧م.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – طبعة ٣– مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

(٤) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب، والمستعربين، والمستشرقين. لخيرالدين الزركلي– دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي أبي الحسن علي بن يوسف تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – ١٩٨٢م – وطبعة (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك تحقيق أوضح المسالك للشيخ أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، وط. دار الطلائع.

(٨) البداية والنهاية لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء ، منشورات مكتبة المعارف – بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي – دار الفكر– بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم.

(١٠) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ت د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(١١) التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك للشيخ خالد الأزهري

١٩٩٠م ط٢، – المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٤هـ – ١٩٢٥م.

(١٢) التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لجمال الدين محمد بن أحمد الشريشي ٦٠١–٦٨٥هـ. شرح ألفية ابن معطي – الجزء الثاني لصالح بن فهد بن عبد الرحمن الحنتوش – ١٤٢٦هـ – ١٤٢٧هـ – المملكة العربية السعودية –كلية اللغة العربية – جامعة الإمام.

(١٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، وأ.د/ جابر السيد مبارك، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة، وأ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال– دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ط١ – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(١٤) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل – طبعة ١٩٧٣م.

(١٥) الحروف لأبي الحسين المازني حققه وعلق عليه وقدم له د/ محمود حسني محمود، ود/ محمد حسن عواد– دار الفرقان للنشر والتوزيع – الأردن.

(١٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ت أ/ عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(١٧) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د/ محمد علي النجار طبعة ٣. – الهيئة المصرية العامة للكتاب، وط. – دار الكتاب العربي – بيروت.

(١٨) خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري د/ عبد القادر رحيم الهيتي، الناشر: جامعة قار يونس – بنغازي ط٢– ١٩٩٣م– مكتبة لسان العرب.

(١٩) ديوان الأحوص الأنصاري، قدم له مجيد طراد – شعراؤنا.

(٢٠) ديوان الفرزدق، همام بن غالب – دار صادر – بيروت وطبعة ١٣٥٤هـ.

(٢١) ديوان زهير بن أبي سلمى – المكتبة العربية للتراث.

(٢٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك

الأنصاري الأوسي المراكشي (ت٧٠٣هـ) ت د/ إحسان عباس، ود/ محمد بن شريفة، د/ بشار عواد معروف ط١ – سنة ٢٠١٢م – دار الغرب الإسلامي– تونس.

(٢٣) سر صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق د/ حسن هنداوي– دار القلم – دمشق ١٩٨٥م، ومطبعة البابي الحلبي بمصر، ت الأساتذة/ مصطفى السقا – محمد الزفزاف– إبراهيم مصطفى .

(٢٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك – المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الثانية: ٢٠١٠م.

(٢٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – مكتبة دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٢٦) شرح التسيهل لابن مالك ت د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمود بدوي المختون، طبعة هجر للطباعة والنشر.

(٢٧) شرح الكافية في النحو للرضي، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش – طبعة عالم الكتب – بيروت.

(٢٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، إشراف د/ أميل يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان– الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور المسمى الشرح الكبير تحقيق د/ صاحب أبو جناح.

(٣١) شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضيّ المتوفى : ٦٨٦هـ تحقيق محمد نور الحسن، أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – عام النشر ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

(٣٢) شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان– لجنة التراث العربي – ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، وطبعة المطبعة البهية اعتنى بتصحيحه الشيخ/ محمد محمود الشنقيطي.

(٣٣) شرح كتاب سيبويه للصفار (ت بعد سنة ٣٦٠هـ) حققه وعلق عليه ووضع دراسته د/ معيض بن مساعد العوفي – طبعة دار المآثر – المدينة النبوية الطبعة الأولى– ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣٤) الفكر التربوي في الأندلس – عبد البديع الخولي – ط٢ – ١٩٨٥م – دار الفكر العربي.

(٣٥) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح الدين المتوفى سنة ٧٦٤هـ –، تحقيق/ إحسان عباس – دار صادر– بيروت – الطبعة الأولى.

(٣٦) الكتاب لسيبويه تحقيق أ/ عبد السلام هارون ج ١ ط٣ سنة ١٤٠٨هـ– ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة – ج ٢ ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م – ج ٣ مكتبة الخانجي، ج ٤ ط ٢ سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م– ج٥ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض.

(٣٧) لسان العرب لابن منظور طبعة دار المعارف تحقيق الأساتذة/ عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي.

(٣٨) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي النحوي ت (٦٦١هـ) دراسة وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد – كلية دار العلوم – ١٩٧٨م.

(٣٩) المدارس النحوية، د/ شوق ضيف، طبعة دار المعارف – الخامسة.

(٤٠) المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين موفق عبد الله القصيري – مجلة علوم إنسانية ط. ٤١ – ٢٠٠٩م – ماليزيا.

(٤١) معاني الحروف للرماني النحوي تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة.

(٤٢) معاني القرآن للفراء تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢– ١٩٧٣م، والجزء الأول ت أ/ أحمد يوسف نجاتي، أ/ محمد علي النجار، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(٤٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج [ت ٣١٠هـ] تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، طبعة عالم الكتب – بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، وطبعة دار الحديث – القاهرة – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٤٤) معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر – المؤلف عادل نويهض– ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م – مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة تقديم: سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد.

(٤٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق الأستاذ/ محمد محي الدين عبدالحميد– المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م – وطبعة السلسلة التراثية ت وشرح د/ عبد اللطيف الخطيب.

(٤٦) المفصل في علم العربية للزمخشري – الطبعة الثانية – دار الجيل – بيروت – لبنان.

(٤٧) المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق أ د الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة – ١٣٨٦هـ.

(٤٨) مقدمة ابن خلدون – الفصل السادس والثلاثون في علوم اللسان العربي علم النحو – طبعة المكتبة التجارية الكبرى.
مقدمة ابن خلدون تحقيق/ علي عبد الواحد وافي – القاهرة ١٩٦٠م.

(٤٩) مقدمة في منهج البحث العلمي للدكتور/ رحيم يونس كرو العزاوي– الطبعة الأولى – دار دجلة – عمان ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

(٥٠) المقرب لابن عصفور تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

(٥١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد السوداني، وأ.د/ عبد العزيز محمد فاخر الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م.

(٥٢) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي تحقيق ودراسة د. منى أحمد السيد إبراهيم – الطبعة١ – القاهرة مكتبة الآداب ٢٠٢٠– تقديم أ.د/ علي محمد فاخر.

(٥٣) موقف أبي حيان من شيخه أبي الحسن بن أبي الربيع في التذييل والتكميل حتى باب أبنية الفعل، أ/ عبد الرحمن محمود أبو جزر، أ.د/ محمود محمد العامودي، قسم اللغة العربية بكلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة – مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية.

(٥٤) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي [ت ٥٨١] تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٥٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوي – الطبعة الرابعة ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م- مطبعة وادي الملوك بمصر

(٥٦) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري: أحمد بن محمد المقري التلمساني – طبعة عيسى الحلبي، والمطبعة الأزهرية المصرية.

(٥٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري [ت٤٦٧هـ] تحقيق: زهير سلطان، طبعة منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت- الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٥٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، وأ/ عبدالسلام هارون – الكويت – دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ – ١٩٥٧م وطبعة مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٥٩) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى – دار إحياء التراث- بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

(٦٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي المتوفى (٦٨١هـ) – دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص.	٩٠٥
المقدمة.	٩٠٧
التمهيد.	٩١١
الفصل الأول: منهج أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور.	٩٢١
الفصل الثاني: موقف أبي حيان في الأخذ عن كتاب سيبويه في الموفور.	٩٤٥
المبحث الأول: موافقات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور.	٩٤٦
المبحث الثاني: مخالفات أبي حيان لسيبويه من خلال الموفور.	٩٥٨
الفصل الثالث: الاتجاه النحوي لأبي حيان في ضوء الموفور.	٩٦١
تتمة تتضمن الآراء الخاصة بالمذهب الأندلسي.	٩٧٢
الخاتمة.	٩٧٩
إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به	٩٨٠
الفهارس.	٩٨٥
فهرس الشواهد القرآنية.	٩٨٥
فهرس الشواهد الشعرية.	٩٨٥
ثبت المصادر والمراجع	٩٨٦
فهرس الموضوعات	٩٩٢